واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية

د. غلباء بنت فيصل بن حدجان العتيبي

إدارة تعليم الرياض – الرياض – المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: galbafaisal1@gmail.com

د.خولة بنت عبدالله بن محمد المفيز

أستاذ التعليم العالي المشارك

كلية التربية – جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: kalmufeez@ksu.edu.sa

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المزجي، التصميم التقاربي المتوازي. واعتمدت الدراسة الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ومديري وكالة التعليم العام الأهلي بوزارة التعليم، ومديري إدارات التعليم ومساعديهم، ومديري إدارات ومكاتب التعليم العام الأهلي والتعليم العالمي والأجنبي، ومديري وحدة الشراكة (ارتقاء)، في كل من إدارات التعليم التابعة للمناطق الإدارية الثلاث (الرياض، مكة المكرمة، الشرقية)، ومديري المؤسسات والجمعيات الأهلية، بمنطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية، البالغ عددهم (١١٣٨) فردًا، وطبقت عليهم الاستبانة. وتكونت عينة الدراسة النوعية من (٣٠) فردًا من نفس مجتمع الدراسة الأصلي وطبقت عليهم المقابلة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها:

- حصل واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة الكمية على درجة منخفضة، بمتوسط حسابي عام (٢,٠٧). وحصلت جميع الأبعاد على درجة منخفضة مرتبة تنازليًا حسب متوسطاتها على النحو الآتي: الخدمات التعليمية (٢,٢٠)، الخدمات المساندة (١,٩٥).
- جاء واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر عينة الدراسة النوعية بشكل عام وفي بُعد الخدمات التعليمية والمساندة منخفض، واتفقت النتيجة مع النتيجة الكمية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة في القطاع غير الربحي حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بُعد الخدمات التعليمية، والدرجة الكلية للمحور ككل، تعود لاختلاف جهة العمل، لصالح المؤسسة الأهلية.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم العام، الخدمات التعليمية، الخدمات المساندة، القطاع غير الربحي، الجمعيات الأهلية، المؤسسات الأهلية.

Abstract:

This study aimed to diagnose the situation of non-profit sector participation in funding public education in KSA, A mixed methodology of Convergent Parallel Design, a questionnaire and interview were used as research tools to collect data. The society of the study was composed of all directors (1138), of General-Department of Investment and Privatization, Directors of Deputyship of National Public Education, Directors and Assistant-Directors of Education in Departments of Education, Head of Departments and Bureaus of National Public Education, Directors of International and

Foreign Education Bureaus, Directors of ERTIQA- School-Family-Community Partnership Units in Directorates of Education of three administrative areas (Riyadh, Mecca, and Eastern), Managers of National Institutions and Associations in Riyadh province, Mecca province, and Eastern province, to which the questionnaire was administered. Then, a sample of (30) directors from the same society was interviewed. The study revealed a number of findings, the most prominent ones were:

- The overall degree of the non-profit sector participation in funding public education, as perceived by the quantitative study society, was low (*M = 2.07*), whereas all dimensions scored lower degrees ranked from most to least as follows: educational services (*M = 2.20*) and support services (*M = 1.95*).
- The degree of the non-profit sector participation in funding public education in both dimensions of educational services and support services as perceived by the qualitative study society was low, showing agreement with the overall quantitative result.
- There were statistically significant differences at level (0.05) between the responses of the study society on the situation of the non-profit sector participation in funding public education in the dimension of the educational services. The overall degree of the dimension was attributed to workplace in favor of those who were working at nonprofit institutions.

Keywords: Funding Public Education - Educational Services - Support Services - Non-Profit Sector – Foundation – Association.

المقدمة:

تسعى دول العالم على اختلاف توجهاتها وتنوع مستوياتها الاقتصادية إلى الاهتمام بالتعليم العام وجعله على رأس أولوياتها، لما له من مكانة خاصة في منظومة التعليم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [اليونسكو]، ٢٠٢٠). كما أولت الدول اهتمامًا بالقضايا المتعلقة بالتعليم العام والتي تسهم في إصلاحه وتطويره، ومن أهمها قضية تمويل التعليم (جوهر وآخرون، ٢٠١٨).

وانطلاقًا من أن التعليم عملية اجتماعية يجب أن ينظر إليه على أنه مسؤولية الجميع، وأن يسهم جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في تمويله وألا يقتصر ذلك على الجهات الحكومية بل لابد من تعاون القطاع العام والخاص والقطاع غير الربحي (العتيبي، ٢٠٠٤؛ عبد المنعم، ٢٠٠٩).

وتعد مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم ركيزة رئيسية في دعم وتحسين العملية التنموية، باعتباره المدخل الذي يسهم في توثيق الروابط والعلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسسات التعليم، بالإضافة إلى توفير الموارد الضرورية التي تساعد في تطوير نظام التعليم وتمكينه من مواجهة مشكلاته (النعناعي، ٢٠١٠). وفي سياق متصل تؤكد دراسة جوهر وجمعة (٢٠١٠) على أن مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل العملية التعليمية، تسهم في تجويد التعليم، وتزيد من فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكّنها من تحقيق وظيفتها التربوية، وتساعد على حل الكثير من المشكلات التي تحد من قدرة نظام التعليم على تحقيق تعليم متميز للجميع.

وقد أكدت جملة من الدراسات ذات العلاقة كدراسة (الوكيل،٢٠١٢؛ عبد الرفىغ، ٢٠١٨) على أن للقطاع الغير ربحي دورًا رياديًا وهامًا في الوقوف بجانب الدولة في تمويل التعليم، وتقديم الخدمات التربوية، كبناء المدارس وتوفير الأدوات التعليمية وإعداد الكوادر البشرية، ودعم الأنظمة المساندة للتعليم، وتحسين تحصيل الطلاب، وتطوير أداء المدرسة. وفي ذات السياق أكدت دراسة الوكيل (٢٠١٢) على أن المجتمعات

التي يرتفع فيها معدل شراكة القطاع غير الربحي في التعليم حققت درجات عالية من رضا المواطنين عن مجتمعاتهم، باعتبارها أداة لتوفير موارد إضافية متنوعة للتعليم، مما يسهم في تحقيق مخرجات أفضل وتعزيز لقدرات الأفراد لتحسين حياتهم وإحداث التغيير المنشود.

وفي ظل توجه المملكة العربية السعودية نحو تعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في الإنفاق على المجالات التنموية، وألّا يقتصر دوره على تقديم الخدمات الرعوية للفئات الفقيرة والمهمشة؛ جاء من ضمن الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ توسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي وأن يكون له دور أكبر في التعليم (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦أ).

وأكدت توصيات العديد من المؤتمرات والمنتديات والملتقيات على إشراك القطاع غير الربحي في التعليم، منها المنتدى السابع لتطوير القطاع غير الربحي (٢٠١٧) على ضرورة إشراك القطاع في تقديم الخدمات التنموية كالتعليم. كما أكد المؤتمر الدولي الافتراضي للتعليم في الوطن العربي: مشكلات وحلول (٢٠٢١) على تفعيل دور القطاع غير الربحي في دعم الأنشطة والبرامج التعليمية.

وبناءً على ما سبق تبرز أهمية دراسة واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بوصفه أحد أهم مصادر التمويل، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع غير الربحي بوصفه شريكًا استراتيجيًا في التنمية إلى جانب الدولة.

مشكلة الدراسة:

يعتمد تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل رئيس على التمويل الحكومي، وبلغت ميزانية التعليم (١٨٥) مليار ريال لعام ٢٠٢٢م، وهذا يشكل ما نسبته (١٩.٣٧٪) من إجمالي الميزانية العامة (وزارة المالية،٢٠٢٢). وعلى الرغم من نسبة الإنفاق العالية على التعليم إلا أن النظام التعليمي يواجه عدة تحديات أمام تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومنها: قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية، وضعف البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وتدني جودة المناهج

والاعتماد على طرق تدريس تقليدية، وضعف المهارات الشخصية والتفكير الناقد والتقويم لدى المتعلم، وضعف موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي وغياب الخدمات التي تدعم قيام صناعة تعليم مزدهرة (وزارة التعليم ،٢٠١٨).

وفي ضوء التحديات التي تواجه التعليم العام، والتغيرات العالمية المتسارعة، يتطلب الأمر البحث الجاد عن مصادر بديلة للتمويل للوفاء بمتطلبات الإنفاق التعليمي المتزايد، وقد أكدت جملة من الدراسات ذات العلاقة كدراسة (الخليوي وآخرون، ٢٠٢١؛ الذبياني، ٢٠١٨؛ العمري، ٢٠١٦) على أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العام، وذلك من خلال تشجيع مشاركة المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته في تمويل التعليم العام.

وانطلاقاً من مبدأ الاهتمام بمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم، جاء من ضمن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إيجاد صيغة من التعاون المجتمعي بين المؤسسات التعليمية والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦أ). وتضمّن برنامج التحول الوطني على مبادرة إسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي ومن أبرزها التعليم، وتأسيس وتسريع تشغيل الوحدة الإشرافية على المنظمات غير الربحية في وزارة التعليم (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠٢١أ). وتضمن برنامج تنمية القدرات البشرية على مبادرة تفعيل الإطار التنظيمي لإشراك المنظمات غير الربحية في تقديم الخدمات التعليمية وتشجيع استثماراتها في المناهج والتقنية والابتكار (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠٢١ب).

وبالرغم من أهمية مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، فإن واقع مشاركته في التعليم العام بالمملكة ضعيف؛ حيث كشفت نتائج مسح مؤسسة الملك خالد الأهلية (٢٠١٨) أن هناك ضعفاً في أنشطة التعليم والأبحاث المقدمة من المنظمات غير الربحية حيث بلغت نسبتها (١,٢٠٪).

وبناء على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات التعليم، وقيادات القطاع غير الربحي؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تُعزى للمتغيرات التالية: (جهة العمل، عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر قيادات التعليم وقيادات القطاع غير الربحي.

الأهداف الفرعية:

- تشخيص واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل الخدمات التعليمية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر قيادات التعليم وقيادات القطاع غير الربحي.
- تشخيص واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل الخدمات المساندة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر قيادات التعليم وقيادات القطاع غير الربحي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

الأهمية النظرية:

- تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي يتناول مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، والذي يعد أحد الاتجاهات الاقتصادية الحديثة التي تنادي بضرورة الأخذ بمبدأ المشاركة المجتمعية وتقليل الاعتماد على الدولة كمصدر أساسي في تمويل التعليم العام.
- تأتي هذه الدراسة استجابة لأهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي أكدت على مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات التعليم العام.
- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مرحلة التعليم العام، إذ تعد المرحلة الأساسية لبناء الثروة البشرية والتي تعتبر العنصر الأهم في التنمية، ومن أهمية القطاع غير الربحي إذ أخذ يكتسب أهمية متزايدة على المستوى الوطني والعالمي لِما له من دور فاعل في المجالات ذات الصلة بقضايا التنمية ومن أبرزها التعليم.
- من المؤمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة علمية تسهم في إثراء المكتبة المحلية التي تفتقر - على حد علم الباحثتان- إلى الأدبيات ذات العلاقة بمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

الأهمية التطبيقية:

- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم معلومات دقيقة وحديثة عن واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وهذا الأمر من شأنه مساعدة المسؤولين وصنّاع القرار في وزارة التعليم، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي على اتخاذ القرارات الرشيدة، وبحث السبل الممكنة

لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

- يؤمل أن تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في جوانب لم تشملها حدود الدراسة، ومن خلال توصياتها بموضوعات البحث المرتبطة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في الأبعاد الآتية (الخدمات التعليمية، والخدمات المساندة).

- **الحدود المكانية:** طُبقت الدراسة على الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص بوزارة التعليم، ووكالة التعليم العام الأهلي، ومكاتب التعليم العام الأهلي، ومكاتب التعليم العالمي والأجنبي، ووحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، وإدارات التعليم التابعة لمنطقة الرياض وهي: (الرياض، والخرج، والدوادمي، والمجمعة، والقويعية، ووادي الدواسر، والأفلاج، والزلفي، وشقراء، والحوطة والحريق، وعفيف، والغاط)، ومنطقة مكة المكرمة وهي: (مكة المكرمة، وجدة، والطائف، والليث، والقنفذة)، ومنطقة الشرقية وهي: (الشرقية، والأحساء، وحفر الباطن). والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمنطقة الرياض، والشرقية، ومكة المكرمة.

- **الحدود البشرية:** طبقت الدراسة على مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ومديري وكالة التعليم العام الأهلي، ومديري التعليم ومساعديهم في إدارات التعليم، ومديري إدارات ومكاتب التعليم العام الأهلي، ومديري مكاتب التعليم العالمي والأجنبي، ومديري وحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، ومديري المؤسسات والجمعيات الأهلية.

- **الحدود الزمانية:** طُبقت الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٤٢/ ١٤٤٣هـ.

مصطلحات الدراسة:

القطاع غير الربحي (Non-profit Sector):

يُعرّف زيد (٢٠٢٠، ص. ٣٥) القطاع غير الربحي بأنه: "القطاع الذي يقوم على المبادرة الذاتية ويتم تنظيمه بشكل رسمي ويخضع لسلوكيات المساءلة ونظم الحكم الرشيد، ويضطلع بمسؤوليات عامة ويستخدم الموارد بطريقة مستدامة، ويعتمد على التمويل الذاتي سواء من قبل أعضائه أو تبرعات الأشخاص العاديين، وهو ما يضمن استقلاليته في صناعة القرار ويتبنى نهجًا ديمقراطيًا عادلًا في عمله وفي الطريقة التي يود أن يرى المجتمع عليها".

ويُعرّف القطاع غير الربحي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: المؤسسات غير الربحية من جمعيات ومؤسسات أهلية، والتي يشرف عليها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ولا تهدف إلى الربح من تقديمها للخدمات، بل تهدف لتحقيق النفع العام لأفراد ومؤسسات المجتمع.

الجمعيات الأهلية (Association):

تُعرّف الجمعيات الأهلية بأنها: "كل مجموعة مؤلفة من أشخاص ذوي صفة طبيعية (أفراد) أو اعتبارية (جهات حكومية، شركات، مؤسسات، جمعيات) أو الاثنين معًا غير هادفة للربح أساسًا، من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو أحد الأغراض التي تحددها الوزارة" (وكالة تنمية المجتمع، ٢٠١٩، ص. ١). وتتبنى الدراسة هذا التعريف.

المؤسسات الأهلية (Foundation):

تُعرَّف المؤسسات الأهلية بأنها: "كيان يؤسسه شخص أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية أو الاثنين معًا، لا يهدف إلى ربح يعود للمؤسس أو المؤسسين، ويعتمد على ما يخصصه المؤسس أو المؤسسون من أموال أو أوقاف أو تبرعات أو هبات أو وصايا أو عوائد استثمارات أو زكاة" (وكالة تنمية المجتمع، ٢٠١٩، ص. ١). وتتبنى الدراسة هذا التعريف.

تمويل التعليم العام (financing education):

يُعرّف الحمدان وآخرون (٢٠١٦، ص.٦٨) تمويل التعليم العام بأنه: "توفير المستلزمات المالية والنفقات اللازمة للتعليم وإعطاؤها للمؤسسات التعليمية من أجل تمكينها بالقيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع بكفاءة عالية".

ويُعرّف تمويل التعليم العام إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات التعليمية والمساندة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتحت إشراف وزارة التعليم، سواء كانت المشاركة بصورة نقدية أم غير نقدية، أو بصورة منح وتبرعات أم تخصيص واستثمار، بهدف مشاركة الدولة في تحمل نفقات التعليم، وتجويد خدمات التعليم المقدمة ورفع مستوى كفاءتها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها والبيانات المراد الحصول عليها؛ استخدمت الدراسة المنهج المزجي أو ما يسمى "المختلط" (Mixed Method)، والذي يعرفه كريسول (Creswell, 2014) بأنه: المنهج الذي يمزج بين منهجي البحث الكمي والنوعي والبيانات الخاصة بكل منهما في دراسة واحدة. واعتمدت الدارسة التصميم المزجي التقاربي المتوازي (Convergent Parallel Mixed Design) باعتباره التصميم العلمي الأنسب للدراسة؛ حيث إن مزج البيانات الكمية والنوعية يوفر فهمًا أفضل

لمشكلة وأسئلة الدراسة، مقارنةً باستخدام أحد المنهجين الكمي أو النوعي بشكل منفصل، كما يتلافى أوجه القصور في كلا المنهجين (Creswell, 2014). وفي هذا التصميم يجمع الباحث البيانات الكمية والنوعية على حد سواء، ويحلل مجموعتي البيانات بشكل منفصل، ويقارن نتائج تحليل مجموعتي البيانات، ويقدم تفسيرًا عما إذا كانت النتائج تؤكد بعضها البعض أو تتناقض فيما بينها (Creswell,2012)، كما هو مبين في الشكل (١).

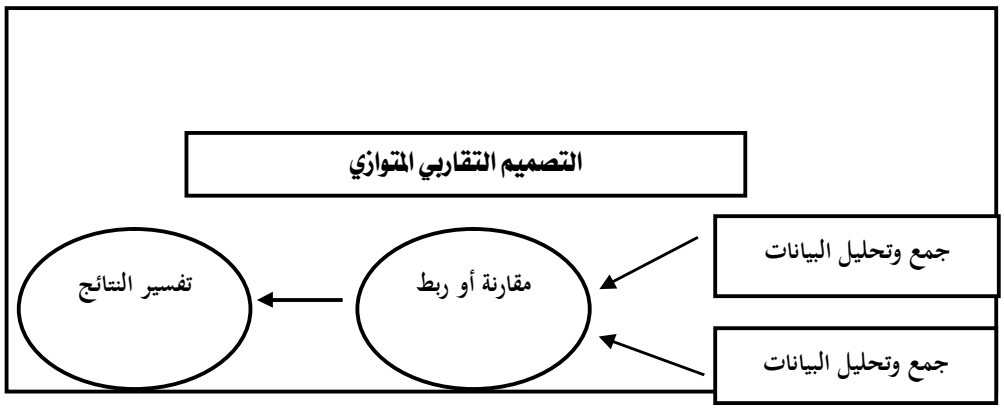

شكل (١) التصميم التقاربي المتوازي (Creswell, 2014)

شكل (١) التصميم التقاربي المتوازي (Creswell, 2014)

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص بوزارة التعليم، ومديري وكالة التعليم العام الأهلي بوزارة التعليم، ومديري التعليم ومساعديهم في إدارات التعليم، ومديري إدارات ومكاتب التعليم العام الأهلي، ومديري مكاتب التعليم العالمي والأجنبي، ومديري وحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، في كل من إدارات التعليم في: (الرياض، والخرج، والدوادمي، والمجمعة، والقويعية، ووادي الدواسر، والأفلاج، والزلفي، وشقراء،

والحوطة والحريق، وعفيف، والغاط، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والليث، والقنفذة، والشرقية، والأحساء، وحفر الباطن)، وهي الإدارات التعليمية التابعة للمناطق الإدارية الثلاث (الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية) وعددهم (١٧٩) قائدًا، ومديري المؤسسات والجمعيات الأهلية، بمنطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية، وعددهم (٩٥٩) قائدًا، وبلغ العدد الإجمالي لأفراد مجتمع الدراسة (١١٣٨) فردًا. واعتمدت الدارسة أسلوب الحصر الشامل وتم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على جميع أفراد مجتمع الدراسة. استجاب منهم (٩٦٣) فردًا، ويمثلون ما نسبته (٨٤.٦٪).

جدول (١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة

م	القطاع	أفراد مجتمع الدراسة	العدد	النسبة المئوية
١	قطاع التعليم	مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص بوزارة التعليم.	٥	٠,٥٪
		مديري وكالة التعليم الأهلي العام بوزارة التعليم.	٢٤	٢٪
		مديري التعليم ومساعديهم في إدارات التعليم.	٨٥	٧٪
		مديري إدارات ومكاتب التعليم العام الأهلي.	٢٠	٢٪
		مديري مكاتب التعليم العالمي والأجنبي.	٥	٠,٥٪
		مديري وحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء).	٤٠	٤٪
٢	القطاع غير الربحي	مديري المؤسسات الأهلية.	٩٠	٨٪
		مديري الجمعيات الأهلية.	٨٦٩	٧٦٪
	الإجمالي العام		١١٣٨	١٠٠٪

المصدر: وزارة التعليم (١٤٤٣أ،١٤٤٣ب،١٤٤٣ج)، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (١٤٤٣).

خصائص مجتمع الدراسة:

تم وصف أفراد مجتمع الدارسة بعدد من الخصائص وفقًا لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في: (جهة العمل، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)، وذلك على النحو الآتي:

جدول (٢) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقًا لخصائصهم

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة المئوية
جهة العمل وفقًا لنوع القطاع	قطاع التعليم	١٤٠	١٤,٥٪
	القطاع غير الربحي	٨٢٣	٨٥,٥٪
المجموع		٩٦٣	١٠٠٪
جهة العمل في القطاع غير الربحي	مؤسسة أهلية.	٧٩	٩,٦٪
	جمعية أهلية.	٧٤٤	٩٠,٤٪
المجموع		٨٢٣	١٠٠٪
عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي	أقل من ٥ سنوات.	٣٤٩	٣٦,٢٪
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٢٧,٢٪
	١٠ سنوات فأكثر.	٣٥٢	٣٦,٦٪
المجموع		٩٦٣	١٠٠٪

عينة الدراسة:

يشترط في التصميم التقاربي المتوازي أن تكون عينة الدراسة النوعية جزءًا من مجتمع الدراسة الكمية. ولا يعد عدم التكافؤ في أحجام العينة في الأساليب المزجية إشكالًا في الدراسة؛ وذلك لأن القصد من إجراء البحث النوعي والكمي يختلف في

هدفه، فالكمي للتعميم على المجتمع، والنوعي لاكتساب منظور متعمق (Creswell,2014).

وبناء على ما سبق اختيرت عينة الدراسة النوعية من مجتمع الدراسة الكمية، بطريقة العينة القصدية (purposeful sampling) التي تشير الأدبيات إلى أنها أكثر الاستراتيجيات استخدامًا في البحوث النوعية، وذلك أن يختار الباحث العينة التي يعتقد أن لها الدور الأكبر في تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته (Ary et al., 2010)، وتألفت عينة الدراسة النوعية من (٣٠) قائدًا من القيادات في التعليم والقطاع غير الربحي، ممن وافقوا على إجراء المقابلة.

خصائص عينة الدراسة:

تم وصف أفراد عينة الدراسة النوعية وفقًا لعدة متغيرات والتي تتمثل في: (نوع القطاع، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)، والجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة النوعية وفقًا للمتغيرات

المتغير		العدد	النسبة المئوية
نوع القطاع	قطاع التعليم.	١٥	٥٠٪
	القطاع غير الربحي.	١٥	٥٠٪
العدد الإجمالي		٣٠	١٠٠٪
عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي	أقل من ٥ سنوات.	٧	٢٣٪
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٧	٢٣٪
	١٠ سنوات فأكثر.	١٦	٥٤٪
العدد الإجمالي		٣٠	١٠٠٪

أداتا الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات الكمية والنوعية؛ نظرًا لمناسبتهما لأهداف الدراسة ومنهجها ومجتمعها، وللإجابة عن تساؤلاتها، وتم بنائهما استنادًا إلى مراجعة الأدبيات، والدراسات السابقة.

الأداة الأولى: الاستبانة:

استخدمت الدارسة أداة الاستبانة المغلقة لجمع البيانات الكمية اللازمة للإجابة عن سؤال الدراسة. وتكوّنت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول مقدمة تعريفية بعنوان الدراسة وأهدافها، وأهم المصطلحات فيها، وتحديد المطلوب من المشاركين، مع التأكيد على سرية المعلومات المقدمة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. والجزء الثاني البيانات الأولية المتعلقة بخصائص أفراد مجتمع الدارسة، والمتمثلة في المتغيرات الآتية: (جهة العمل، عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي). أما الجزء الثالث فتكون من (٣٦) عبارة تتناول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، موزعة على بعدين رئيسين، البعد الأول يتناول الخدمات التعليمية، واشتمل على (١٩) عبارة، والبعد الثاني يتناول الخدمات المساندة، واشتمل على (١٧) عبارة.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، للحصول على استجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات كل الاستبانة، وفق التدرج: (عالية جدًا، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جدًا).

وقد حددت فئات المقياس المتدرج الخماسي كما في الجدول (٤)، وذلك على النحو التالي:

جدول (٤)

توزيع الفئات وفق مقياس ليكرت الخماسي

الفئات	منخفضة جدًا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدًا
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥
حدود الفئة	١,٠٠ - ١,٨٠	١,٨١- ٢,٦٠	٢,٦١- ٣,٤٠	٣,٤١- ٤,٢٠	٤,٢١- ٥

صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، عرضت بصورتها الأولية والبالغ عدد عباراتها (٥٠) عبارة على (٣٦) محكما من أعضاء هيئة التدريس والخبراء المختصين في مجال الإدارة التربوية، واقتصاديات التعليم، والقطاع غير الربحي. تم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من حذف أو تعديل أو إعادة صياغة بعض العبارات، وبلغ عدد عبارات الاستبانة في صورتها النهائية (٣٦) عبارة.

وبعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة حسب معامل ارتباط بيرسون (pearson's correlation coefficient) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة؛ حيث حسب مدى ارتباط كل عبارة بالبعد الذي تمثله، ومدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للمحور، وتبين أن جميع قيم معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١). مما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لكل بعد من أبعاد الاستبانة ومحورها، ودرجتها الكلية، وقد أشارت النتائج إلى أن قيم معاملات ثبات أبعاد الاستبانة تراوحت بين (٠,٩١ - ٠,٩٨)، وبلغ معامل

ثبات محور الاستبانة (٠,٩٥)، مما يدل على تمتع الأداة بثبات عالٍ إحصائيًا يمكن الوثوق به في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

الأداة الثانية: المقابلة:

استخدمت الدارسة أداة المقابلة؛ لجمع البيانات النوعية اللازمة للإجابة عن سؤال الدراسة؛ حيث تساعد المقابلات في استكشاف المعتقدات والمعرفة والخبرات بشكل أكثر عمقًا مما توفره الاستبانة، فقد يكون لدى المشاركين تصورات لا يمكن الحصول عليها بأي وسيلة أخرى غير المقابلة، حيث تهدف إلى فهم المشاركين، وتتيح التفاعل المتبادل، بالاعتماد على الأسئلة المفتوحة (Creswell,2014; yin,2011). وتم تصميم مقابلة شبه منظمة (Semi-Structured Interview)، والتي يتم فيها غالبًا إعداد قدر من الأسئلة المحددة مسبقًا، وينشأ قدر آخر من الأسئلة من السياق. وتكوّن دليل المقابلة من أربعة أجزاء: يتناول الجزء الأول مقدمة تعريفية بعنوان الدراسة وأهدافها، والعينة المستهدفة، وتعهد السرية، وسرد حقوق المشاركين، والجزء الثاني عرض لأهداف المقابلة، ونوع المقابلة، والوسيلة المناسبة لإجراء المقابلة، والمدة الزمنية المتوقعة للمقابلة، ومصطلحات الدراسة، ويحتوي الجزء الثالث على البيانات الأولية للمشاركين وتشمل الآتي: (نوع القطاع، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي). والجزء الرابع تناول اسئلة المقابلة.

الموثوقية (Trustworthiness):

لتحقيق الموثوقية اتبعت الباحثتان عددًا من الأساليب والإجراءات في جمع البيانات النوعية وتحليلها. ويتضح ذلك من محاولة الالتزام بالمعايير التالية:

١- **المصداقية (Validity):** ولتحقيق المصداقية في الدراسة تم ما يلي: طول الفترة الزمنية لجمع البيانات، حيث استمرت المقابلات قرابة أربعة أشهر ، مما سمح للباحثتين بمراجعة إجابات المستجيبين، وتحليلها، وعقد المقارنات

الأولية بينها، واستخدام التسجيل الصوتي، والتفريغ المبكر للتسجيلات وكتابة الملحوظات، ومراجعة التسجيلات مرات عدة للتأكد من كتابة ألفاظ المشاركين كما وردت أثناء المحادثات دون إقحام استنتاجات الباحثتان، والمتابعات من خلال عرض بعض النسخ المكتوبة للمقابلات المفرغة على المشاركين لمراجعتها؛ والحصول على تأكيد المشاركين للموافقة على المعلومات الموجودة فيها، وطرح الأسئلة على المشاركين، لتقليل سوء تفسير آرائهم وتصوراتهم، ولكشف ما قد يكون في إجاباتهم من عدم وضوح أو تناقض، ومناقشة بعض إجابات المستجيبين مع باحثين وخبراء آخرين، للتأكد من فهم المستجيبين للأسئلة.

٢- **الانتقالية (Transferability)**: سعت الباحثتان إلى توفير معلومات مفصلة عن المشاركين تعتقد أنها كافية للحكم بإمكانية نقل النتائج إلى سياق آخر.

٣- **الاعتمادية (Dependability)**: ولتعزيز الاعتمادية قامت الباحثتان بوصف منهج وتصميم الدراسة، ومحاولة رصد أدق التفصيلات في الإجراءات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، حيث يمكن تكرار البحث باتباع هذه الإجراءات.

٤- **التطابقية (القابلية للتأكيد) (Confirmability)**: وقد اتبعت الباحثتان بعض الإجراءات التي يمكن أن تعزز حيادية البيانات، وأهمها: تسجيل جميع إجراءات البحث الميدانية، وعرض نتائج البحث بطريقة تجعلها موضحة بواسطة البيانات وليس بمفاهيم الباحثتان، ودعم نتائج البحث ببعض الشواهد والاقتباسات من أقوال المشاركين، دون تدخل الباحثتان في إعادة صياغتها؛ وذلك للحفاظ على مقاصدهم منها، وتوظيف مراجعة الأقران لمراجعة النتائج والتفسيرات؛ لزيادة التأكد من صحة النتائج وتفسيرها والموافقة عليها.

إجراءات تطبيق أداتي الدراسة:

بعد التأكد من صدق الاستبانة وثباتها، حُصل على الخطابات اللازمة لتوزيع الأداة على أفراد الدراسة، وتم الرد على الأداة خلال أربعة أشهر، حيث حصلت الباحثتان على (٩٦٣) استجابة مكتملة وجاهزة لعلمية التحليل.

أما بالنسبة لأداة الدراسة (المقابلة) فبعد الحصول على الخطابات اللازمة تم مع التواصل مع أفراد عينة الدراسة، وتنوعت أساليب المقالة ما بين (٦) مقابلات مباشرة، و(١٠) مقابلات هاتفية، و(١٤) مقابلات افتراضية عبر تطبيق (ZOOM)، واستمرت المقابلات قرابة أربعة أشهر، وتم تسجيل جميع المقابلات صوتيًا، ماعدا مقابلة واحدة لعدم موافقة المشارك على التسجيل الصوتي، واكتفت الباحثتان بالتسجيل الكتابي وبلغ متوسط وقت المقابلات (٤٥) دقيقة، وامتدت أطول مقابلة إلى (٧٥) دقيقة، وأقصرها امتدت إلى (٣٠) دقيقة.

أساليب تحليل البيانات:

استخدمت الدراسة أساليب متنوعة في تحليل البيانات الكمية والنوعية، ورغم اختلاف طرق التحليل بينهما فإن الدراسة سعت لإيجاد علاقة تكاملية بين البيانات بدمجها، والربط بينها للتوصل إلى الاستنتاجات الرئيسة، والإجابة عن أسئلة الدراسة (Creswell, 2012; yin, 2011).

١- تحليل البيانات الكمية (الأساليب الإحصائية):

تم تحليل البيانات الكمية الخاصة بأداة الدراسة الاستبانة، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، (الإصدار،٢٢)، وتضمنت المعالجة الإحصائية الأساليب التالية: معامل ارتباط بيرسون؛ لقياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ ؛ لقياس ثبات أداة الدراسة، والتكرارات والنسب المئوية؛ لوصف خصائص أفراد الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات الاستبانة

التي تتضمنها أداة الدراسة، والمتوسط الحسابي الموزون؛ لمعرفة مدى ارتفاع استجابات أفراد مجتمع الدراسة أو انخفاضها على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون، والانحراف المعياري؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد مجتمع الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، عن متوسطها الحسابي، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين؛ للتعرف على الفروق بين متوسط استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول أبعاد الدراسة باختلاف متغير (جهة العمل)، وتحليل التباين الأحادي؛ للتعرف على الفروق بين متوسط استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول أبعاد الدراسة باختلاف متغير (عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)، واختبار شيفيه؛ للتعرف إلى صالح الفروق التي بيّنها اختبار تحليل التباين الأحادي.

٢- تحليل البيانات النوعية:

تم تحليل البيانات باستخدام استراتيجيتين هما: تحليل سطر سطر (line by line coding)، وفيها يتم تحليل مقابلة كاملة، وترميزها بالكامل، ومن ثم الانتقال إلى المقابلة الثانية وترميزها، وهكذا. أما الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية مقارنة الحالة بالحالة (case by case comparison)، ويتم فيها تحليل جميع المقابلات، ومقارنة البيانات لسؤال أو عنصر واحد فقط. وبدأت بعد الانتهاء من جمع البيانات والانتهاء من تطبيق الاستراتيجية الأولى، وامتدت حتى مرحلة كتابة النتائج.

واستخدمت الباحثتان طريقة التحليل الموضوعي (Thematic analysis)، فهو يعتمد على تحديد وتحليل وتفسير أنماط الموضوعات داخل البيانات النوعية، ويتميز بأنه أسلوب مرن يساعد في استخراج البيانات الهامة، وترميزها وتصنيفها في موضوعات تجيب عن أسئلة البحث، فهو لا يقتصر على تلخيص البيانات وإنما يلخصها وينظمها ويفسرها ويتناول البيانات الظاهرة والكامنة (Braun & Clarke, 2006). وبالرجوع إلى الأدبيات ذات العلاقة مثل: (باجنيد وباعظيم،٢٠١٩؛ العبد

الكريم، ٢٠١٩؛ وكريسول وبوث، ٢٠١٦/٢٠١٩؛ Creswell,2014)، تم اعتماد الخطوات التالية في تحليل البيانات النوعية للمقابلة:

أ- **إعداد البيانات وتنظيمها**: تم تفريغ البيانات إلكترونيًا بعد إجراء المقابلة بشكل مباشر، وروجعت للتأكد من اكتمالها وصحتها. واستُعين في هذه الخطوة ببرنامج ماكس كيو دي أي (MAXQDA).

ب- **استكشاف البيانات وكتابة الملاحظات الأولية**: تمت قراءة البيانات المفرغة عدة مرات لمحاولة فهم المعنى العام لتلك البيانات، واستبعاد البيانات التي لا علاقة لها بالدراسة، وتحديد الأفكار الرئيسة لأقوال المشاركين. وترافقت هذه الخطوة مع جميع مراحل جمع البيانات؛ لتكوين ألفة مع البيانات، ولمعرفة هل هناك حاجة إلى التقصي لمزيد من التفصيلات، وتحويل الموضوعات، والتعديل وفق المستجدات (yin,2011).

جـ- **تصنيف (ترميز) البيانات**: تهدف هذه العملية إلى إعادة ترتيب البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات ضمن محاور ورموز للحصول على فهم عام للبيانات، وهي فئات تصف المفاهيم والأفكار العامة، وذلك باستقراء البيانات، وتصنيفها، أو اشتقاقها من نظريات سابقة (Maxwell, 2009). وفي هذه الدراسة تم تصنيف البيانات بطريقة التصنيف المسبق، وفي المرحلة هذه يكون لدى الباحثتان هيكلة للتصنيف، وتقوم بترميز البيانات بما يتوافق مع ذلك التصنيف (العبد الكريم، ٢٠١٩). حيث تم البدء بمحاور وأبعاد حُددت سابقاً، وفق ما توصلت إليه نتائج الدراسة الكمية وبالاستفادة من الإطار النظري.

د- **كتابة المذكرات**: بعد إجراء التحليل الأوّلي قامت الباحثتان بقراءة البيانات وما نشأ عنها من رموز وفئات قراءةً متأنية، واستخدام المذكرات في كتابة الملحوظات المطولة التي تربط بين المعاني (Maxwell, 2009)، مما سهل تطويرها، وتوظيفها في مناقشة النتائج.

ه- **تلخيص النتائج وتفسيرها**: وبعد انتهاء مرحلة ترميز البيانات تم تلخيص النتائج باستخدام الاقتباسات المعبرة، والجداول والأشكال مما يسهم في اختصار

البيانات، وربطها وتكاملها ومقارنتها مع النتائج الكمية. ويتضمن ذلك مناقشة النتائج وتفسيرها وربطها بنتائج الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء من الفصل عرضًا للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتم تقسيمها إلى دراسات (عربية، وأجنبية)، مرتبة وفقًا لتاريخها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، ثم تعليق على الدراسات السابقة، وبيان أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية، والجوانب التي انفردت بها الدراسة، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

١- الدراسات العربية:

دراسة عطية (٢٠١٧) بعنوان: "الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية: الجمعيات الأهلية نموذجًا دراسة تحليله".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني بمصر في استدامة التنمية المجتمعية، والكشف عن المعوقات التي تحد من دورها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. واعتمدت على الوثائق أداة لجمع البيانات. وتمثَّلت أهم النتائج في أن المجالات التعليمية والتربوية التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني لاستدامة التنمية المجتمعية هي: بناء المدارس وتجهيزها بالأدوات والأجهزة الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم، وتقديم برامج رعاية المبتكرين والمبدعين، وإعداد برامج تعليمية وتدريبية.

دراسة مسعود (٢٠١٧) بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني في تطوير المناهج وتحسين طرق التدريس في الضفة الغربية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني بالضفة الغربية في إصلاح المناهج وتحسين طرق التدريس، والمعوقات التي تحد من دورها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. واعتمدت على الاستبانة، والمقابلة أداتين لجمع البيانات. وطبقت الاستبانة على عينة من القيادات في منظمات المجتمع المدني بالضفة الغربية،

البالغ عددهم (١٢٨)، وأُجريت المقابلة مع تسعة من القيادات في وزارة التربية والتعليم والقيادات في منظمات المجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن درجة قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في البيئة التعليمية، وتدريب المعلمين عالية، أما درجة قيامها في تطوير المناهج وطرق التدريس فمتوسطة، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في المناهج وطرق التدريس تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

دراسة محمد (٢٠١٨) بعنوان: "الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية بمصر، والمعوقات التي تواجهها، وتقديم مقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكوَّنت عينة الدراسة من (١٩) من الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس وخمسة من مديري المدارس، و(٣٣) من أعضاء مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بالمدارس، و(٣٤) من أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات الأهلية، و(٢٢) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية، وبلغ إجمالي عينة الدراسة (١١٣) فردًا. واستخدمت الدراسة الاستبانة أداةً لجمع البيانات. وتوصلت الدارسة إلى أن واقع الشراكة المادية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري جاء بدرجة مرتفعة.

دراسة السومحي (٢٠١٩) بعنوان: "دور العمل الخيري في النهوض بالتعليم بمحافظة حضرموت".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العمل الخيري في النهوض بالتعليم بمحافظة حضرموت. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. واعتمدت الدراسة على الوثائق أداة

لجمع البيانات. وتمثلت أهم النتائج في أن العمل الخيري في حضرموت له أثر كبير في التعليم سواء أكان بالمشاريع التي تنفذها المؤسسات الخيرية بالشراكة مع كل من مكتب التربية والتعليم بالمحافظة أم التي تنفذها بشكل مستقل، وبرز دور العمل الخيري في التعليم الأساسي والعملية التعليمية في ثلاثة عناصر أساسية وهي: البيئة التعليمية، والتنمية المهنية، ورعاية الطلاب وتطوير أدائهم.

دراسة بلعيد (Belaid, 2021) بعنوان: "الحوكمة التشاركية في التعليم المغربي: ما هو دور منظمات المجتمع المدني؟".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التعليم المغربي، والتحديات التي تواجهها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكوَّنت عينة الدراسة من (١٢) قائدًا في منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتعليم. واستخدمت الدراسة الاستبانة، والمقابلة أداتين لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني أسهمت في حل مشاكل التعليم في المناطق الريفية.

دراسة شديد (٢٠٢٢) بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠: دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم بمصر في ضوء رؤية الدولة (٢٠٣٠). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكوَّنت عينة الدراسة من (٢٠٠) قائد في الجمعيات الأهلية المهتمة بالتعليم. واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تدعم العملية التعليمية، وتقدم المساعدات المادية داخل المجتمع المحلي بدرجة متوسطة؟

٢ـ الدراسات الأجنبية:

دراسة قيزاو (Gizaw, 2013) بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في الحصول على التعليم الابتدائي الشامل مع التركيز على القراءة والكتابة والحساب: حالة مدارس أدا بيرقا وردا الابتدائية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية بأثيوبيا في التعليم الابتدائي الشامل في الحساب والقراءة والكتابة، وتقييم الفرق بين الطلاب الذين يتعلمون في المدارس التي تدعمها المنظمات غير الحكومية والمدارس الحكومية في تحصيلهم للقراءة والكتابة والحساب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكوَّنت عينة الدراسة من رئيس مكتب التعليم، وأربعة من مشرفي مجموعة التعليم، و(٣٢٠) طالبًا وطالبة في الصف الرابع، و(١٤) معلمًا، وسبعة مديرين، في ثماني مدارس ابتدائية، أربعة منها تدعمها الحكومة وأربعة تدعمها المنظمات غير الحكومية، وبلغ إجمالي عينة الدراسة (٣٥٤) فردًا. واستخدمت الدراسة المقابلة والملاحظة، والاختبارات أدوات لجمع البيانات. وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن المنظمات غير الحكومية أحدثت تأثيرًا كبيرًا على التعليم الابتدائي وأسهمت في تحسين معرفة القراءة والكتابة والحساب من خلال: بناء المدارس وتأثيثها بالتجهيزات اللازمة، وبناء وتجهيز المرافق المدرسية، ودعم الطلبة من الخلفيات الاقتصادية الفقيرة بالزي المدرسي لتقليل التسرب من المدرسة، وتدريب المعلمين والقيادات المدرسية.

دراسة مادزيير (Madziyire, 2015) بعنوان: "تقييم تأثير الأنشطة الخيرية في المدارس الثانوية العامة في مقاطعة موتاسا، زيمبابوي: منظور إدارة التعليم".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الأنشطة الخيرية التي تقدم في المدارس الثانوية العامة في مقاطعة موتاسا في زيمبابوي، وتقييم تأثير هذه الأنشطة الخيرية على المدارس والطلاب. واستخدمت الدراسة المنهج المزجي التصميم التفسيري التتابعي. واعتمدت على الاستبانة والمقابلة والوثائق أدوات لجمع البيانات. وطبقت

الاستبانة على مديري المدارس الثانوية البالغ عددهم (٣٠) مديرًا، وأجريت المقابلة مع اثنين من ممثلي المنظمات غير الحكومية، واثنين من المتبرعين في المنطقة. وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: من الأنشطة الخيرية التي قدمت في المدارس الثانوية دعم الرسوم المدرسية وتوفير الزي المدرسي للأطفال الفقراء، وتطوير البنية التحتية للمرافق التعليمية، ودعم المعلمين من خلال ورش العمل التدريبية. ومن تأثير الأنشطة الخيرية على المدراس والطلاب أنها حسّنت من شكل البنية التحتية للمرافق التعليمية، وزادت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية وانخفضت معدلات التسرب، وارتفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب.

دراسة لوي (Lowe, 2017) بعنوان: "التأثير الخيري في التعليم العام: دراسة للأعمال الخيرية عالية النفوذ من خلال الاستثمارات التعليمية لمؤسسات التعليم المحلي في ولاية تينيسي".

هدفت الدراسة إلى تحليل الاستثمارات الخيرية لمؤسسات التعليم المحلية في ولاية تينيسي بالولايات المتحدة الأمريكية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. واعتمدت على الوثائق، والمقابلة أدوات لجمع البيانات، حيث جمعت وثائق وبيانات أفضل (١٥) مؤسسة تقدم التعليم في ولاية تينيسي، وحللت اتجاهات المنح للأعوام (٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥). وأجريت المقابلة مع (١٥) مديرًا تنفيذيًا لتلك المؤسسات. وتمثلت أهم النتائج في أن العمل الخيري للمشاريع عالية النفود كان ثابتًا لجميع المؤسسات التي تمت دراستها، إلا أن أفضل ثلاث مؤسسات محلية تحولت بشكل مطرد في تمويلها للتعليم إلى المزيد من المبادرات عالية النفوذ وهي النماذج الخارجية (التعليم الأهلي غير الربحي، والمدارس المستقلة)، والبحث والتطوير (التدريب على القيادة التعليمية، وإصلاح الفصول الدراسية)، والدعوة (إصلاح السياسات، والتوعية بالقضايا). وكان الخيار الشائع للتمويل بأسلوب المشاريع عالية النفوذ المدارس غير الربحية، والمدارس المستقلة، وبرامج القسائم، وفي المقابل انخفض الدعم المباشر (المنح) للتعليم العام.

دراسة ييمينو (Yimenu, 2017) بعنوان: "مشاركات المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات التعليمية في منطقة جيديو: إثيوبيا".

هدفت الدراسة إلى تقييم مشاركة المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات التعليمية في منطقة جيديو بأثيوبيا. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي. واعتمدت الدراسة على تقارير المنظمات غير الحكومية والحكومية التي لها صلة بالموضوع، والمقابلة، ومجموعات التركيز، أدوات لجمع البيانات. وأجريت المقابلة مع تسعة من ممثلي المنظمات غير الحكومية. وتمثلت أهم النتائج في أن درجة مشاركة المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات التعليمية كتطوير البنية التحتية للمدارس، وتوفير الأثاث المدرسي، وأدوات المختبرات، وتدريب العاملين في التعليم، وتقديم التعليم الأساسي ضعيفة جدًا، كما اقتصرت على مناطق جغرافية محددة.

دراسة أدو- بافو وبوني (Adu-Baffoe & Bonney, 2021) بعنوان:"دور المنظمات غير الحكومية في تقديم التعليم الأساسي في غانا: الآثار المترتبة على النظرية والسياسة والممارسة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تقديم التعليم الأساسي. واستخدمت الدراسة المنهج المزجي التصميم الاستكشافي التتابعي. وتكوَّنت عينة الدراسة من (٢٦) موظفاً في مديرية مدينة تامالي للخدمة التعليمية في غانا، و(٢٥) من مديري المدارس، و(٢٥) من لجان إدارة المدارس/مجلس الآباء، و(٢٥) من مشرفي الدوائر في المدارس المدعومة من منظمة "أكشن إيد"، و(١٣) من موظفي منظمة "أكشن إيد"، وبلغ إجمالي عينة الدراسة (١١٤) فردًا. واعتمدت الدراسة على الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات. وتمثلت أهم النتائج في أن المنظمات غير الحكومية لها دور في تقديم التعليم الأساسي كتطوير البنية التحتية، وتوفير الوسائل التعليمية، والتنمية المهنية للمعلمين، وتوفير احتياجات التعلم للطلبة.

دراسة أوكين (Okine, 2021) بعنوان: "تأثير المنظمات غير الحكومية على السياسة التعليمية في ريف غانا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في نظام التعليم في غانا. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي. وتكوَّنت عينة الدراسة من عشر قيادات في التعليم والمنظمات غير الحكومية. واستخدمت الدراسة المقابلة أداة لجمع البيانات. وتمثلت أهم النتائج في أن المنظمات غير الحكومية لها دور مهم في النظام التعليمي في غانا خاصة في المناطق الريفية؛ نظرًا لأن الميزانية المخصصة لها من قبل وزارة التعليم محدودة، ومن الخدمات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية تأثيث المدارس، وتقديم الكتب المدرسية، وتجهيز المرافق التعليمية، وتقديم التغذية المدرسية، وتوفير الزي المدرسي المجاني، وبناء فصول دراسية، وتوفير المواد التعليمية، وتوظيف المعلمين، وإدارة المدارس، وتعزيز فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم على التعليم.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن الدراسات العربية والأجنبية بشكل عام تناولت مسميات متنوعة ومرادفة للقطاع غير الربحي كالمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. كما تناولت بعض الدراسات دور القطاع أو أحد مؤسساته في تمويل التعليم العام أو المجالات التي يمكن للقطاع غير الربحي تمويلها وتقديمها كخدمات تعليمية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع جميع الدراسات في هدف التعرف على واقع مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام. ومن جهة أخرى تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة أدو- بافو (٢٠٢١)، ودراسة مادزيير (٢٠١٥)، في منهج الدراسة حيث اتبعت المنهج المزجي، كما تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة مادزيير (٢٠١٥)، ودراسة مسعود (٢٠١٧)، ودراسة بلعيد (٢٠٢١)، ودراسة أدو- بافو (٢٠٢١)، في استخدام الاستبانة والمقابلة أدوات للدراسة. كما تلتقي الدراسة مع دراسة محمد (٢٠١٨)، ودراسة شديد (٢٠٢٢)، في استخدام الاستبانة كأحد أدوات جمع البيانات. ودراسة

قيزاو(٢٠١٣)، ودراسة لوي (٢٠١٧)، ودراسة ييمينو (٢٠١٧)، ودراسة أوكين (٢٠٢١) في استخدام المقابلة كأحد أدوات جمع البيانات.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة قيزاو (٢٠١٣)، ودراسة لوي (٢٠١٧) ودراسة عطية (٢٠١٧)، ودراسة مسعود (٢٠١٧)، ودراسة محمد (٢٠١٨)، ودراسة السومحي (٢٠١٩)، ودراسة بلعيد (٢٠٢١)، ودراسة شديد (٢٠٢٢)، في استخدامهم المنهج الوصفي. ودراسة مادزيير (٢٠١٥)، ودراسة أوكين (٢٠٢١)، في استخدامهما المنهج النوعي. كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة عطية (٢٠١٧)، ودراسة السومحي (٢٠١٩) في استخدامهما الوثائق أداة لجمع البيانات.

وانفردت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بعدها المكاني حيث تعد الأولى محليًا – على حد علم الباحثتان – في تناولها لواقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة، حيث تميزت بتطبيقها بعد صدور وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أكدت على الاهتمام بالقطاع غير الربحي كأحد أهم القطاعات في الدولة، وجعله شريك استراتيجي بجانب الحكومة في إحداث التنمية لاسيما في مجال التعليم. وفي استخدام المنهج المزجي بأسلوب التصميم التقاربي المتوازي ، كما اشتمل مجتمع الدراسة على عدة قطاعات، وشملت الحدود المكانية على ثلاث مناطق ولم تقتصر على مدينة أو محافظة كما في معظم الدراسات السابقة.

واستفادت الدارسة الحالية من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة الحالية، وصياغة أسئلتها وأهدافها، وبناء الإطار النظري، واختيار منهجية الدراسة الحالية، ومناقشة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف مما يدعم نتائج الدراسة.

الإطار النظري:

أولًا: تمويل التعليم العام:

مفهوم تمويل التعليم العام:

تعددت تعريفات تمويل التعليم وتباينت، ولم تتفق الأدبيات على مفهوم عام وموحد، ويرجع ذلك إلى حداثة علم اقتصاديات التعليم، وتعدد الاتجاهات الفكرية والفلسفية للباحثين، وتنوع المداخل والمجالات التي تناولت التمويل، بالإضافة إلى تنوع وتعدد مصادر تمويل التعليم، وفيما يلي عرض لأبرز تلك المفاهيم.

يُعرّف عزوز وعامر (٢٠٠٩، ص. ١١٧) تمويل التعليم على أنه: "الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للميزانية الخاصة بالتعليم والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساهم في تحقيق أهداف هذه الأنشطة وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة التعليمية".

وعرّفه الحريري (٢٠١٤، ص.١٠٢) بأنه: "كل ما تستطيع الدولة تعبئته من موارد مالية لخدمة أغراض مؤسسات وأجهزة التربية والتعليم".

بينما عرّفه جوهر والباسل (٢٠١٥، ص. ١١) بأنه: "كيفية قيام الدولة بإيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية بصفة تسمح لها بتحقيق أهدافها وتنفيذ رسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن هذا المفهوم أيضًا مجموعة المصادر وأشكال الدعم المالي للتعليم مثل التبرعات والهبات والأوقاف والمعونات المالية المختلفة وكيفية إدارتها بفاعلية وكفاءة لتحقيق أهداف المؤسسات التعليمية المختلفة".

في حين يُعرّفه القحطاني وبوطيبة (٢٠١٥، ص. ٥٣) بأنه: "توفير وإدارة ما يلزم من موارد مالية وعينية لمؤسسات التعليم؛ وذلك بقصد تمكينها مما تحتاجه حتى تقوم بمهامها المنوطة بها، وتستمر في نشاطاتها، وقد يكون مصدر هذا التمويل الحكومة أو القطاع الخاص أو القطاع الثالث".

ويعرّفه جوكسو وجوكسو Goksu & Goksu (2015) على أنه: المبلغ الإجمالي للأموال، أو الأموال المخصصة من ميزانيات القطاعين العام والخاص للتعليم.

ويعرّفه نايت وتونيس Knight, Toenjes (2020) بأنه: توزيع واستخدام الأموال لغرض تقديم الخدمات التعليمية.

يتضح مما سبق مدى التباين في مفهوم تمويل التعليم، حيث يتسع ويضيق المفهوم بقدر شموله على مداخل ومصادر التمويل، حيث ركزت بعض التعريفات على المدخل الاقتصادي الذي يعبر عن التمويل كوظيفة اقتصادية تهتم بتوفير الأموال للمؤسسات التعليمية، بينما ركزت التعاريف الأخرى على المدخل الإداري والذي يعبر عن التمويل كوظيفة إدارية تهتم بكيفية إدارة تلك الأموال والتخطيط لها لتحقيق أهداف التعليم بكفاءة وفاعلية. بينما دمجت بعض التعريفات المدخلين الاقتصادي والإداري وهو المفهوم الأشمل والأوسع لتمويل التعليم، حيث لا يرتبط التمويل بتوفير الأموال فقط بل بكيفية إدارتها. ويتبين أن بعض التعريفات ركزت على تنوع مصادر تمويل التعليم وإشراك قطاعات المجتمع الثلاثة (القطاع الحكومي، والخاص، وغير الربحي) في تمويل التعليم، بينما البعض الآخر اقتصر على المصدر الرئيس لتمويل التعليم العام وهو المصدر الحكومي. كما يتضح أن تمويل التعليم لا يقتصر على الموارد النقدية (المالية) فقط، بل يشمل غير النقدية (العينية).

مصادر تمويل التعليم:

يتميز تمويل التعليم بالتنوع البارز في مصادره والتي تعمد إليها الدول لتسيير العملية التعليمية وتغطية نفقاتها التربوية، وتختلف تبعًا لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي وفلسفة المجتمع الذي ينتمي إليه (العتيبي، ٢٠٠٤). ويقصد بمصادر تمويل التعليم الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم (السيالي، ٢٠٢٠). ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العام إلى مصادر أساسية تتمثل في (الميزانية المخصصة للتعليم، والقروض، والضرائب المخصصة

للتعليم)، والمصادر الثانوية وتتمثل في (المصادر المحلية، والمصادر الذاتية، والمصادر الخارجية).

أولًا: المصادر الأساسية لتمويل التعليم (التمويل الحكومي):

ويقصد بها المصادر التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العام بصورة رئيسة في تمويلها، وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية (الزهراني، ٢٠١٧). ويشمل التمويل الحكومي الميزانية المخصصة للتعليم، والقروض، والضرائب المخصصة للتعليم، وذلك على النحو الآتي:

الميزانية المخصصة للتعليم: تقوم الحكومات في معظم دول العالم بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته. ويتفاوت الإنفاق الحكومي على التعليم تبعًا للسياسات التمويلية التي تتبعها الدول وتبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنمط الإداري المتبع في الإدارة الحكومية (الخالدي،٢٠٠٨؛ السيالي، ٢٠٢٠).

القروض: تلجأ الدول إلى الاقتراض كوسيلة للحصول على الإيرادات في حال عجز إيرادات الحكومة ومصادر التمويل الأخرى عن توفير التمويل اللازم للتعليم، وقد تكون القروض من مؤسسات خارجية كالمنظمات الدولية أو من مؤسسات داخلية كالبنوك والشركات الكبيرة. ولا تفضل كثير من الدول القروض الخارجية؛ لارتباطها بشروط قد تتعارض أو تؤثر على قرارات وتوجهات الدولة (خلف، ٢٠٠٦؛ الغامدي، ٢٠٠٦).

الضرائب المخصصة للتعليم: تشكّل الأموال الناجمة عن الضرائب في أغلب الدول المصدر الأساسي لتمويل التعليم العام، حيث تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة كضريبة الدخل والملكية والمبيعات، لحساب مؤسسات التعليم العام، يتم الصرف من خلالها على البرامج التعليمية (الرشدان، ٢٠١٥).

ثانيًا: المصادر الثانوية: ويقصد بها المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية بصورة ثانوية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية (الزهراني، ٢٠١٧). وتشمل المصادر الذاتية، والمصادر الخارجية، والمصادر المحلية (القطاع الخاص، القطاع غير الربحي، التمويل من قبل أفراد المجتمع)، وفيما يلي عرض لهذه المصادر:

المصادر الذاتية: تلجأ الكثير من المدارس إلى أسلوب التمويل الذاتي، وذلك ضمن إطار أسلوب المدرسة المنتجة (ادم،٢٠١٦). والذي يتضمن قيام المدرسة باستثمار إمكانياتها المادية والبشرية وتحويلها إلى مصادر إنتاج حيث يتم توفير مصادر مالية مساندة في تمويل بعض الخدمات التعليمية كالتغذية المدرسية والنقل المدرسي والصيانة (عون،٢٠١٠). وذلك من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: الأنشطة، والمشروعات، الإنتاجية التي يقوم بها منسوبوها، وتسويق المنتجات، أو تقديم الخدمات، أو تأجير المنشآت والمرافق التي يمكن أن تقدمها المدرسة، ودخل الخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية (Gilmore,2013).

المصادر الخارجية: تشمل المصادر الخارجية المساعدات والمنح التي تقدمها الدول أو المنظمات الدولية (كاليونسكو، وهيئة اليونيسيف، والبنك الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية) أو الإقليمية (البنك الإسلامي للتنمية) من أجل مساعدة الدول المحتاجة على تحقيق أهدافها التربوية وتنفيذ الإصلاحات التربوية المطلوبة أو من أجل تنفيذ برامج تربوية محددة (القحطاني وبوطيبة، ٢٠١٥). وقد تكون هذه المعونات على شكل مساعدات مالية أو عينية، وتتضمن المساعدات الفنية تقديم بعض المعلمين والأساتذة من قبل الدولة المتبرعة أو تقديم بعض المنح الدراسية للدراسة في بلد أجنبي، وقد تكون مشروطة بشروط خاصة أو غير مشروطة (ادم، ٢٠١٦؛ الراشدان، ٢٠١٥؛ السيالي، ٢٠٢٠؛ عزوز وعامر، ٢٠٠٩؛ القحطاني وبوطيبة؛ ٢٠١٥).

المصادر المحلية: تتمثل المصادر المحلية في كل ما يسهم به المجتمع المحلي من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد بدعم التعليم من خلال تقديم الأموال النقدية، أو العينية، أو المشاركة بالجهود البدنية، أو الأفكار الإبداعية المنتجة بما لا يتعارض مع أهداف المؤسسة التربوية (عزوز وعامر، ٢٠٠٩؛ القحطاني وبوطيبة، ٢٠١٥؛ Gulla, 2014).

ويمكن تقسيم المصادر المحلية إلى مساهمات أفراد المجتمع، والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، وذلك على النحو الآتي:

التمويل من قبل أفراد المجتمع: يشمل التمويل من قبل الأفراد رسوم الدراسة في الدول التي لا تقدم تعليمًا مجانيًا في كافة مراحل التعليم أو في بعض مراحله، بالإضافة إلى بعض الأمور التي يتحملها الطلاب مثل الأثاث والوسائل التعليمية (عزوز وعامر، ٢٠٠٩). وكذلك المساعدات التطوعية التي يقدمها أفراد المجتمع مثل تقديم إعانات مادية أو التبرع بالأراضي التي يقام عليها المبنى أو تقديم المبنى التعليمي كاملاً أو القيام ببعض نفقات المدرسية أو المساهمة في تدريس بعض الحصص أو الأنشطة الترفيهية (عزوز وعامر،٢٠٠٩؛ fasbett,2011)

القطاع الخاص:

يحتل القطاع الخاص مكانة كبيرة في كثير من دول العالم ولاسيما الدول المتقدمة، ووفقاً لهذا المصدر؛ تقوم بعض الشركات الخاصة والمؤسسات التجارية المختلفة التي لا تنضم إلى القطاع العام ولا تتبع لإدارة جهات الحكومية بتمويل التعليم (السيالي، ٢٠٢٠؛ عزوز وعامر، ٢٠٠٩).

ويأخذ هذا المصدر صورًا متعددة منها: التبرعات والهبات حيث تلجأ الدول إلى حث رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة على التبرع للتعليم بتقديم الأموال أو الأجهزة والمعدات أو إقامة المباني أو التبرع بالأرض، وإتاحة الاستثمار للقطاع الخاص في التعليم من خلال إنشاء المدارس وتقديم التعليم (عزو وعامر، ٢٠٠٩).

ومن الجوانب الإيجابية لهذا النوع من التمويل تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومة؛ مما يفيد في توجيه الأموال المخصصة له إلى قطاعات أخرى يحتاجها المجتمع، كما يسهم في رفع كفاءة التعليم الداخلية والخارجية، ويقلل من الهدر المتمثل في الرسوب والتسرب نتيجة لتحمل الطالب نفقات التعليم وهذا أيضًا يجعله أكثر حرصا على حسن استخدام المستلزمات التعليمية، واختيار أفضل نوع من التعليم الذي يتوافق مع طموحاته وإمكاناته (المالكي، ٢٠١٣). بالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية ذات التنافسية العالية (Tang,2008).

وفي المقابل فإن هذا المصدر من التمويل يضع عقبات مادية أمام الأفراد خاصة ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على التعليم أو الاستمرار فيه، ويضاف إلى ذلك أن خضوع التعليم لمعايير تجارية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تدني نوعية التعليم (المالكي،٢٠١٣). كما أن الغرض الأساسي للمؤسسات الخاصة هو تعظيم الأرباح؛ لذا يجب على الحكومة تعزيز الرقابة على توفير الخدمات التعليمية من قبل القطاع الخاص (Tang,2008).

القطاع غير الربحي:

يعد القطاع غير الربحي من أقدم أنماط التمويل للتعليم في التاريخ الإنساني، حيث تقوم الأوقاف والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بتمويل التعليم (مدكور، ٢٠٠٩).

ويرى تانق (2008) tang أن القطاع غير الربحي أحد أهم المصادر في تمويل التعليم في معظم دول العالم، حيث تقوم منظمات القطاع غير الربحي بتوفير الأموال والموارد من أجل التعليم وتقديم الخدمات التعليمية، إما عن طريق التطوع أو استخدام آلية السوق (التخصيص) في توفير الخدمات التعليمية.

ويأخذ القطاع غير الربحي صورًا متعددة في تمويل التعليم حيث يقدم المساعدات المالية وكذلك المساعدات العينية مثل الكتب الدراسية والمستلزمات التعليمية من أجهزة حاسوبية وغيرها، والتوسع في إنشاء المدارس، وتقديم الدعم الفني للعاملين في المدارس من خلال تأهيلهم وتدريبهم (أحاندو، ٢٠١٦).

وتتميز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم بأنها تعوض إخفاقات الحكومة، حيث لا تستطيع الحكومة بمفردها تلبية الاحتياجات التعليمية لجميع المواطنين في ظل الموارد المحدودة، كما تعوض إخفاقات القطاع الخاص، وتسهم في زيادة الموارد التعليمية وتقلل من تكلفة تقديم الخدمات التعليمية، وتحقق تنويع الخدمات التعليمية لتلبية احتجاجات المتعلمين المختلفة (Tang,2008).

ويتضح مما سبق تنوع أساليب ومصادر تمويل التعليم. ومهما يكن الأسلوب المتبع في التمويل في أي مجتمع فإنه في ظل التحديات التي تواجه التعليم وما يصاحب ذلك من زيادة النفقات التعليمية بات تنويع مصادر التمويل أمرًا ملحًا ومطلبًا استراتيجيًا، حيث يجب على المجتمع بجميع أفراده ومؤسساته المشاركة في تمويل ودعم العلمية التعليمية (العتيبي، ٢٠٠٤).

ثانيًا: مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

مفهوم القطاع غير الربحي:

تعددت المفاهيم التي تناولت القطاع غير الربحي، نظرًا لاختلاف تخصصات الباحثين ومنطلقاتهم الفكرية وخلفياتهم العلمية، ولتنوع المداخل والمدارس الفلسفية التي تناولت دراسة القطاع غير الربحي، بالإضافة إلى تنوع أنشطة القطاع ومجالاته ومكوناته، وفيما يلي عرض بعض هذه المفاهيم.

عرّفت دراسة تابعة لمشروع البحث المقارن في القطاع غير الربحي بجامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية القطاع غير الربحي بأنه: مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمستقلة عن الحكومة، والتي لا توزع أرباحًا، والحاكمة لنفسها، وتقوم على التطوع. ويعد هذا التعريف تعريفًا موحدًا وعالميًا للقطاع غير الربحي، حيث عُرّف وفقًا للمنظور الهيكلي والتشغيلي والذي يركز على البنية والعمليات الأساسية للقطاع وليس على الغرض من القطاع أو مصادر دخله، أو الشكل القانوني له حسب ما نص عليه قانون الدولة (salamon, Anheier, 1992).

ويرى إيدن (2012) Eden أن القطاع غير الربحي عبارة عن منظمات رسمية، منفصلة عن نظام الدولة، تطوعية، لا يسمح لها بمشاركة الأرباح، لديها آليات مستقلة لصنع القرارات المتعلقة بالمجموعات التي يدعمونها.

بينما عرّفه قاموس كولينز (د.ت) collins بأنه: كيان غير تجاري أو مؤسسة غير ربحية مكرسة لتعزيز قضية اجتماعية معينة أو الدعوة لرأي مشترك من الناحية الاقتصادية فهي منظمة تستخدم فائضها من الإيرادات لتحقيق هدفها النهائي بدلا

من توزيع دخلها على المساهمين أو الأعضاء أو قادتها. والمنظمات غير الربحية معفاة من الضرائب، بمعنى أنهم لا يدفعون ضريبة الدخل على الأموال التي يتلقونها لمنظمتهم.

ويُعرّفه زيد (٢٠٢٠، ص. ٣٥) بأنه: "القطاع الذي يقوم على المبادرة الذاتية ويتم تنظيمه بشكل رسمي ويخضع لسلوكيات المساءلة ونظم الحكم الرشيد، ويضطلع بمسؤوليات عامة ويستخدم الموارد بطريقة مستدامة، ويعتمد على التمويل الذاتي سواء من قبل أعضائه أو تبرعات الأشخاص العاديين، وهو ما يضمن استقلاليته في صناعة القرار ويتبنى نهجًا ديمقراطيًا عادلًا في عمله وفي الطريقة التي يود أن يرى المجتمع عليها".

يتضح من خلال العرض السابق أن بعض المفاهيم تناولت القطاع من حيث المدخل الاقتصادي، حيث ركزت على مصادر التمويل واستخدام عوائد الأرباح، وبعضها ركزت على المدخل السياسي من حيث العلاقة بين الحكومة والقطاع غير الربحي ودور الحكومة تجاه القطاع من الناحية التنظيمية والإشرافية، وبعضها ركزت على المدخل الوظيفي، حيث تناولت أغراض وأنشطة القطاع غير الربحي. وعلى الرغم من هذا التنوع في المداخل وآراء الباحثين، إلا أنها لم تصل إلى حدود الافتراق، بل نجد الكثير من القواسم المشتركة والمتمثلة في خصائص القطاع غير الربحي.

مبررات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

هناك العديد من المبررات والأسباب التي تؤكد على أهمية مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، ويمكن تصنيفها إلى مبررات تاريخية، وعالمية، واقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وطبيعة القطاع غير الربحي، وذلك على النحو الآتي:

أ- المبررات التاريخية:

فكرة تقديم خدمات التعليم من غير القطاع الحكومي، بصورة كلية أو جزئية، ليست فكرة وليدة فرضتها الظروف الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية، فالتعليم في نشأته التاريخية كان تعليمًا أهليًا (غير ربحيًا)، تولّى أمر تقديمه مؤسسات أهلية (غير ربحية)، وأفراد من المجتمع، وكانت تتمتع تلك المدارس باستقلال مالي وإداري. إلا أن فكرة تولّي الدولة مسؤولية التعليم في مختلف صوره ومراحله خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أدى إلى انحسار نشاط التعليم الأهلي غير الربحي (الذبياني، ٢٠١٨).

ب- المبررات العالمية:

ظهور العديد من المفاهيم والاتجاهات العالمية الحديثة مع مطلع القرن الحادي والعشرين ومنها: المفهوم الجديد للدولة الحديثة وتغير دور الحكومة وحدود مسؤولياتها في تقديم الخدمات التعليمية مسايرة للعولمة، الأمر الذي يتطلب وجود أطراف جديدة لا تتوجه نحو الربح تقوم بتقديم هذه الخدمات لإحداث التكافل والتنمية في المجتمع (جوهر وجمعة، ٢٠١٠؛ السلومي، ٢٠٢٠). وكذلك تنامي الاتجاه العالمي في الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في التعليم، فلم تعد الدول المسؤولة الوحيدة في تقديم التعليم بل أصبح قضية مجتمعية تشارك فيه كافة قطاعات المجتمع (مسعود، ٢٠١٧). إضافة إلى تنامي توجهات وسياسات المنظمات العالمية ومؤسسات التمويل الدولية في إشراك القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام للحد من سلبيات القطاع الخاص في التعليم وآثاره على الفئات المهمشة في المجتمعات (حسين، ٢٠١٦).

جـ- المبررات الاقتصادية:

من أهم المبررات الاقتصادية التي أدت إلى تشجيع مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم تزايد الأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى تراجع الدول عن تقديم الخدمات الأساسية كالتعليم (البندراوي، ٢٠١٢؛ حسين، ٢٠١٦). وفي المقابل فإن ضعف ميزانية الدول، مع وجود منافسة شديدة عليها من قبل الوزارات الأخرى، أدى إلى

ضعف الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم العام (البندراوي،٢٠١٢). كما أن ارتفاع نفقات التعليم وتكاليفه أدى إلى عدم قدرة الحكومات على تحمل نفقات التعليم بمفردها (الوكيل، ٢٠١٥). ومن زاوية أخرى فإن القطاع غير الربحي يُعد محركًا للاقتصاد المحلي للدول ويسهم في رفع الناتج المحلي؛ لقدرته على تقديم الخدمات الاجتماعية وتشغيل مشاريع الخصخصة (السلومي،٢٠٢٠).

د- المبررات الاجتماعية:

هناك العديد من المبررات الاجتماعية التي أسهمت في دعم هذا التوجه، ولعل من أهمها زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، والتي ترجع إلى سببين رئيسين، أولهما ارتفاع الوعي لدى الأسر بأهمية التعليم وما يترتب على ذلك من زيادة في المؤسسات التعليمية لتوفير فرص تعليمية كافية بغضّ النظر عن جودتها (البندراوي،٢٠١٢؛ جوهر وجمعة،٢٠١٠؛ حسين، ٢٠١٦). وثانيهما النمو السكاني وزيادة الرقعة الجغرافية بشكل كبير مما أدى إلى صعوبة تحقيق التكافل الاجتماعي والتعليمي مما دعا الدول إلى البحث عن مصادر تمويلية بديلة من خلال إشراك القطاع غير الربحي (جوهر وجمعة، ٢٠١٠؛ حسين، ٢٠١٦).

من زاوية أخرى يرى البندراوي (٢٠١٢) أن التضخم السكاني وما صاحبه من ارتفاع في معدلات الاقتصاد، وسوء توزيع الدخل المحلي الإجمالي، أدى إلى إحساس المواطنين بعدم قدرتهم على مواجهة تكاليف الحياة عامة وإشباع الحاجات الأساسية خاصة ومنها التعليم، مما أدى إلى تضحية الآباء بتعليم أبنائهم، وهذا يدعو إلى مشاركة القطاع غير الربحي لرفع أعباء التعليم عن كاهل الأسر محدودة الدخل.

ه- المبررات التعليمية:

تُعد قضايا التعليم ومشكلاته متشعبةً ومتشابكةً ومتنوعةً وتمثل تحديًا كبيرًا أمام الدول مهما كانت قدراتها وإمكاناتها أن تتصدى لكل القضايا وأن تأخذ على عاتقها حل جميع المشكلات بمفردها، وهنا تظهر أهمية مشاركة القطاع غير الربحي للتغلب على هذه المشكلات (البندراوي،٢٠١٢). بالإضافة إلى الحاجة إلى الابتكار فيما

يتعلق بالعملية التعليمية، والتي قد توفرها المنظمات غير الربحية بشكل أفضل من الحكومات بسبب بعدها عن التعقيدات البيروقراطية. ومن زاوية أخرى أدى انتشار مبادئ الديمقراطية والشراكة واللامركزية في اتخاذ القرارات التعليمية إلى ضرورة إشراك القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (الوكيل، ٢٠١٥).

و- مبررات طبيعة القطاع غير الربحي:

يتميز القطاع غير الربحي بالمرونة والابتكار في تقديم خدمات التعليم، والقدرة على الوصول إلى المجتمعات الفقيرة والمناطق النائية، كما يتميز بأنه القطاع الأكثر استجابة للقضايا المحلية، والأكثر كفاءة في تقديم الخدمات التعليمية (Bradaschia, 2009). والأكثر قدرة على إحداث التوازن والتكامل في مسؤوليات قطاعات الدولة حيث يسدّ النقص في الخدمات الحكومية، ويقلل من إخفاقات القطاع الخاص والقائم في معظمه على تعظيم الأرباح، خلافًا للقطاع غير الربحي القائم على تعظيم المنافع الاجتماعية (السلومي، ٢٠٢٠؛ Bradaschia, 2009).

ومما سبق تتضح أهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم نتيجة للتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، والتغيير في المفاهيم الاقتصادية وأدوار الحكومات تجاه تقديم خدمات التعليم من مزوّدي للخدمة إلى منظمي ومشرفي على القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى ما يميز القطاع غير الربحي من خصائص تمكنه من تحقيق الأهداف التعليمية ورفع كفاءة التعليم وتجويده والحدّ من سلبيات القطاع الخاص في التعليم العام، وتعويض النقص في الخدمات الحكومية.

مجالات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

تتعدد وتتنوع مجالات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وهي بمجملها تنقسم إلى مجالين رئيسين هما: مجال الخدمات التعليمية، ويُقصد بها الخدمات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعملية التعليمية وتشمل الطلبة والممارسات العلمية للمعلمين وما يتصل بهما من عمليات تعليمية مثل: البرامج الدراسية، والمناهج، وتدريب منسوبي التعليم، ومجال الخدمات المساندة ويقصد بها الخدمات

اللازمة لتهيئة البيئة التعليمية، وتتعلق بإكمال التجهيزات في البيئة المحيطة بعملية التعلم لتسهل مهمتها وإتمامها في ظروف مناسبة مثل: مشاريع الصيانة والتجهيزات، والنقل، والتغذية، وغيرها (الفايز، ٢٠١١). ويمكن عرض أبرز المجالات كما يلي:

أ- الخدمات التعليمية:

- تقديم التعليم العام الأهلي غير الربحي (شحاتة، ٢٠١٣؛ Lowe, 2017).
- إدارة وتشغيل المدارس المستقلة (Madziyire, 2015; Lowe, 2017).
- تشييد المباني التعليمية (السومحي، ٢٠١٩؛ عطية، ٢٠١٧؛ Gizaw, 2013; Rasoleianm & Mansoori, 2015;Yimenu, 2017).
- التبرع بالأراضي (Rasoleianm & Mansoori, 2015).
- تجهيز المرافق التعليمية كالمكتبات والمختبرات العلمية والمرافق الصحية (السومحي، ٢٠١٩؛ محمد، ٢٠١٨؛ Gizaw, 2013; Rasoleianm & Mansoori, 2015; Madziyire, 2015; Mohamud, 2018; Okine, 2021; Matula & Yimenu, 2017).
- تطوير المناهج الدراسية (مسعود، ٢٠١٧).
- تصميم مواد إثرائية داعمة للمناهج الدراسية (مسعود، ٢٠١٧).
- تأمين الوسائل التعليمية (مسعود، ٢٠١٧).
- تصميم برامج التعليم الرقمي (السومحي، ٢٠١٩؛ Madziyire, 2015).
- تقديم البرامج التدريبية للطلبة (شيخو، ٢٠١٥؛ عطية، ٢٠١٧؛ مسعود، ٢٠١٧؛ Kaur & Sandhu ,2014; Kennedy-Salchow,2018; Nombo & Nyangarika,2020).
- تأهيل الطلبة المتسربين من المدرسة (حسين، ٢٠١٦).

- رعاية الموهوبين (السومحي،٢٠١٩؛ عطية، ٢٠١٧؛ المهدي وإسماعيل، ٢٠١٨).
- تقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي للطلبة (محمد ٢٠١٨؛ Madziyire, 2015).
- تقديم برامج التنمية المهنية لمنسوبي التعليم (السومحي، ٢٠١٩؛ عطية، ٢٠١٧؛ مسعود، ٢٠١٧؛ محمد، ٢٠١٨ & Adu-Baffoe & Bonney, 2021; Domiter & Marciszewska, 2017; Gizaw, 2013; Kaur & Sandhu, 2014; Lowe, 2017; Madziyire, 2015; Matula & Mohamud, 2018; Park et al., 2015; Yimenu,2017).
- تطوير معايير وأدوات تقييم الأداء المؤسسي (عبدالحي، ٢٠١٤؛ مسعود، ٢٠١٧).
- رعاية الأنشطة اللاصفية (تره، ٢٠١٨؛ شيخو ،٢٠١٥؛ محمد، ٢٠١٨).
- تقديم الدعم للرحلات العلمية (حسين، ٢٠١٦؛ عبدالحي، ٢٠١٤).
- رعاية المسابقات العلمية (حسين، ٢٠١٦).

ب- الخدمات المساندة:

- طباعة الكتب الدراسية (Kaur & Sandhu, 2014; Madziyire, 2015).
- تأمين المستلزمات المدرسية بأنواعها (السومحي،٢٠١٩؛ عطية،٢٠١٧؛ مسعود، ٢٠١٧؛ Gizaw, 2013; Okine, 2021; Yimenu, 2017).
- تقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها (سليمان، ٢٠١٩).
- توفير وسائل الأمن والسلامة العامة للمدارس (عبدالحي، ٢٠١٤).
- تقديم خدمات النقل المدرسي (محمد، ٢٠١٨).
- توفير الخدمات المساندة اللازمة للطلبة ذوي الإعاقة (Okine, 2021).

- دعم الطلبة من ذوي الدخل المحدود كتوفير الزي، والوجبات، واللوازم المدرسية (السومحي،٢٠١٩؛ طايع وآخرون،٢٠٢٠ ,Adu-Baffoe & Bonney, 2021; Gizaw, 2013; Madziyire,2015; Okine, 2021).
- تقديم الخدمات الصحية في المدارس (Gizaw, 2013).
- تقديم خدمات التغذية المدرسية (Kaur & Sandhu ,2014; Okine, 2021).
- دعم برامج مشاركة الأسرة في العملية التعليمية (مسعود، ٢٠١٧).
- تقديم المنح الدراسية لمساعدة الطلبة لإكمال التعليم العالي(Gizaw, 2013; Madziyire, 2015).
- تقديم الجوائز التعليمية (Madziyire, 2015).
- دعم الدراسات والبحوث العلمية (سليمان، ٢٠١٩؛ عبدالحي، ٢٠١٤).
- رعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية (عبدالحي، ٢٠١٤).

يتضح مما سبق أن دور القطاع غير الربحي في التعليم العام لا ينحصر على تقديم الخدمات الرعوية والمتمثلة في خدمة الطلبة من ذوي الدخل المحدود بل يمتد لتقديم خدمات متنوعة وواسعة، باعتباره شريكًا في تنمية المجتمع وتقديم خدمات التعليم العام بجانب الحكومة والقطاع الخاص.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولًا: عرض نتائج السؤال الأول ومناقشتها:

السؤال الأول: ما واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات التعليم والقطاع غير الربحي؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم عرض نتائج تحليل الأداة الكمية (الاستبانة)، ثم عرض نتائج تحليل الأداة النوعية (المقابلة)، ثم دمج نتائج تحليل البيانات الكمية

والنوعية، باستخدام منهجية المقارنة جنبًا إلى جنب (side – by – side comparion) أو ما يسمى بالمقارنة التقابلية، بالإضافة إلى جدول العرض المشترك للنتائج الكمية والنوعية، حيث يتم مقابلة النتائج الكمية بالنوعية ومقارنتها لمعرفة هل تؤكد النتائج النوعية النتائج الكمية أم تناقضها. وتفسير النتائج وفق ما يتم التوصل إليه، وربطها بالدراسات السابقة وذلك على النحو الآتي:

١- عرض نتائج تحليل الأداة الكمية (الاستبانة):

للتعرف على درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على أبعاد مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، كما رتبت الأبعاد تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها، والجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول أبعاد مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية (ن= ٩٦٣)

رقم البعد	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
١	الخدمات التعليمية	٢,٢٠	٠,٩٤	١	منخفضة
٢	الخدمات المساندة	١,٩٥	٠,٧٣	٢	منخفضة
الدرجة الكلية للمحور الأول		٢,٠٧	٠,٧٤	-	منخفضة

يتضح من الجدول (٥) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول (٢,٠٧) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي (١,٨١- ٢,٦٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (منخفضة) في أداة الدراسة. وهذا يدل على أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة منخفضة. وبلغ الانحراف المعياري العام (٠,٧٤)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وحصلت جميع أبعاد مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة على درجة منخفضة، وجاء بُعد الخدمات التعليمية في الرتبة (الأولى)، بمتوسط حسابي (٢,٢٠)، يليه بعد الخدمات المساندة في الرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي (١,٩٥) وجميعها متوسطات تقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي (١,٨١- ٢,٦٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (منخفضة). وبلغ الانحراف المعياري لبعد الخدمات التعليمية (٠,٩٤)، ولبعد الخدمات المساندة (٠,٧٣)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

ولعرض النتائج التفصيلية الخاصة بكل بُعد من أبعاد مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؛ حسبت التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب في ضوء قيم المتوسطات الحسابية، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات كل بُعد، كما رتبت العبارات في كل بعد تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

البعد الأول: الخدمات التعليمية:

جدول (٦)

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في بعد الخدمات التعليمية (ن=٩٦٣)

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة المشاركة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة المشاركة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
١٢	دعم الأنشطة غير الصفية.	ك	٧٥	١٣٢	٣٠٥	٢٣٣	٢١٨	٢,٦٠	١,١٩	١	منخفضة
		٪	٧,٨	١٣,٧	٣١,٧	٢٤,٢	٢٢,٦				
٨	دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة.	ك	٧٦	١١٤	٣٢٦	٢١٩	٢٢٨	٢,٥٨	١,٢٠	٢	منخفضة
		٪	٧,٩	١١,٨	٣٣,٩	٢٢,٧	٢٣,٧				
٩	تقديم برامج تعليمية إثرائية لرعاية الموهوبين.	ك	٦٤	١١٩	٢٦٤	٢٤١	٢٧٥	٢,٤٤	١,٢١	٣	منخفضة
		٪	٦,٦	١٢,٤	٢٧,٤	٢٥,٠	٢٨,٦				
١٥	دعم خدمات الإرشاد الطلابي	ك	٦٠	١١٢	٢٥٤	٢٧٤	٢٦٣	٢,٤١	١,١٨	٤	منخفضة
		٪	٦,٢	١١,٦	٢٦,٤	٢٨,٥	٢٧,٣				
١٤	رعاية المسابقات العلمية.	ك	٦٠	١٠٣	٢٤٩	٢٦٣	٢٨٨	٢,٣٦	١,١٩	٥	منخفضة
		٪	٦,٢	١٠,٧	٢٥,٩	٢٧,٣	٢٩,٩				
٧	تقديم خدمات التعليم الرقمي.	ك	٦٠	٩٨	٢٣٩	٢٦٤	٣٠٢	٢,٣٣	١,١٩	٦	منخفضة
		٪	٦,٢	١٠,٢	٢٤,٨	٢٧,٤	٣١,٤				
٦	تأمين الوسائل التعليمية.	ك	٥٩	١٠٣	٢٢١	٢٧٥	٣٠٥	٢,٣١	١,١٩	٧	منخفضة
		٪	٦,١	١٠,٧	٢٢,٩	٢٨,٦	٣١,٧				
١٠	دعم المسارات التعليمية المتخصصة للمرحلة الثانوية.	ك	-	١٦٥	٢٦٩	١٨٢	٣٤٧	٢,٢٦	١,٢٤	٨	منخفضة
		٪	-	١٧,١	٢٧,٩	١٨,٩	٣٦,٠				
١٣	تقديم الدعم للرحلات العلمية.	ك	٥٣	٨١	٢٢٣	٢٦٠	٣٣٠	٢,	١,١	٩	منخ

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة المشاركة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
					٢	٦	١				
		٪	٥,٥	٨,٤	٢٤,١	٢٧,٦	٣٤,٤	٢٣	٦		فضة
١٦	دعم برامج التطوير المهني لمنسوبي التعليم العام.	ك	٤٩	٧٦	٢١١	٢٦٣	٣٦٤	٢,١٥	١,١٦	١٠	منخفضة
		٪	٥,١	٧,٩	٢١,٩	٢٧,٣	٣٧,٨				
١٨	دعم مبادرات الهيئة التعليمية المتميزة في التعليم.	ك	٥٢	٧٢	١٩٨	٢٥٥	٣٨٦	٢,١٢	١,١٧	١١	منخفضة
		٪	٥,٤	٧,٥	٢٠,٦	٢٦,٥	٤٠,١				
١٧	تطوير معايير وأدوات تقييم الأداء.	ك	٤١	٩٢	١٨٦	٢٥٧	٣٨٧	٢,١١	١,١٦	١٢	منخفضة
		٪	٤,٣	٩,٦	١٩,٣	٢٦,٧	٤٠,٢				
٤	تجهيز المرافق التعليمية.	ك	٤٩	٧٣	١٧٧	٢٥٨	٤٠٦	٢,٠٧	١,١٦	١٣	منخفضة
		٪	٥,١	٧,٦	١٨,٤	٢٦,٨	٤٢,٢				
٣	تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.	ك	٣٨	٨٣	١٩٦	٢٢٧	٤١٩	٢,٠٦	١,١٥	١٤	منخفضة
		٪	٣,٩	٨,٦	٢٠,٤	٢٣,٦	٤٣,٥				
١١	تقديم برامج تعليمية دولية (برامج مختلفة في المحتوى أو الطريقة أو اللغة عن البرامج الحكومية).	ك	٣٩	٧٢	١٩٨	٢٤٣	٤١١	٢,٠٥	١,١٣	١٥	منخفضة
		٪	٤,٠	٧,٥	٢٠,٦	٢٥,٢	٤٢,٧				
١٩	تقديم الخدمات التعليمية للأطفال المقيمين في المستشفيات	ك	٤٧	٦٣	١٧٧	٢٥٦	٤٢٠	٢,٠٢	١,١٥	١٦	منخفضة
		٪	٤,٩	٦,٥	١٨,٤	٢٦,٦	٤٣,٦				

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة المشاركة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
٥	تطوير المناهج الدراسية.	ك	٤٥	٢١٧	١٥٤	٢١٧	٤٦٤	١,٩٩	١,١٨	١٧	منخفضة
		٪	٤,٧	٢٢,٥	١٦,٠	٢٢,٥	٤٨,٢				
١	إنشاء المدارس الأهلية غير الربحية.	ك	٤١	٢٤١	١٥٧	٢٤١	٤٧٢	١,٩١	١,١١	١٨	منخفضة
		٪	٤,٣	٢٥,٠	١٦,٣	٢٥,٠	٤٩,٠				
٢	تشييد المباني التعليمية.	ك	٣٣	٢٤٨	١٤٨	٢٤٨	٤٧٣	١,٨٩	١,٠٩	١٩	منخفضة
		٪	٣,٤	٢٥,٨	١٥,٤	٢٥,٨	٤٩,١				
الدرجة الكلية للبعد الأول								٢,٢٠	٠,٩٤	منخفضة	

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسط الحسابي العام للبعد الأول (الخدمات التعليمية) بلغ (٢,٢٠) من أصل (٥)، وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي (١,٨١- ٢,٦٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (منخفضة) في أداة الدراسة. وهذا يدل على أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بعد الخدمات التعليمية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة منخفضة. وبلغ الانحراف المعياري العام للبعد الأول (٠,٩٤)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين (١,٨٩- ٢,٦٠)، وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى

(منخفضة) في أداة الدراسة. وحصلت جميع عبارات هذا البعد على درجة منخفضة من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

البعد الثاني: الخدمات المساندة

جدول (٧)

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في بعد الخدمات المساندة (ن=٩٦٣)

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة المشاركة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
		النسبة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً				
١٠	تقديم الدعم للطلبة من ذوي الدخل المحدود كتوفير الزي، والوجبات، واللوازم المدرسية.	ك	٩٧	١٣٤	٢٩٢	٢٢٣	٢١٧	٢,٦٦	١,١٢	١	متوسطة
		٪	١٠,١	١٣,٩	٣٠,٣	٢٣,٢	٢٢,٥				
٢	تأمين المستلزمات المدرسية بأنواعها.	ك	-	١٢٧	٢٨١	٢٢٦	٣٢٩	٢,٢١	١,٠٥	٢	منخفضة
		٪	-	١٣,٢	٢٩,٢	٢٣,٥	٣٤,٢				
١٥	تقديم الجوائز التعليمية.	ك	-	١٢٤	٢٤٨	٢٣٩	٣٥٢	٢,١٥	١,٠٥	٣	منخفضة
		٪	-	١٢,٩	٢٥,٨	٢٤,٨	٣٦,٦				
١٢	تقديم الدعم لبرامج مشاركة الأسرة في العملية التعليمية.	ك	-	١٣٧	٢٠٥	٢٦٥	٣٥٦	٢,١٣	١,٠٦	٤	منخفضة
			-	١٤	٢١	٢٧	٣٧,				

درجة المشاركة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة المشاركة					التكرار	العبارات	رقم العبارة
				منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا	النسبة		
				٠	٥٠	٣٠	٢٠		٪		
منخفضة	٥	١,٠٧	٢,٠٣	٤١٨	٢٢٠	٢٠٥	١٢٠	-	ك	رعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية المحلية والدولية.	١٧
				٤٣,٤	٢٢,٨	٢١,٣	١٢,٥	-	٪		
منخفضة	٦	١,٠٥	١,٩٦	٤٣٨	٢٣٢	١٨٣	١١٠	-	ك	تقديم منح دراسية لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين للالتحاق بالجامعات.	١٣
				٤٥,٥	٢٤,١	١٩,٠	١١,٤	-	٪		
منخفضة	٧	١,٠٢	١,٩٦	٤٢٤	٢٥٢	١٨٥	١٠٠	-	ك	توفير الخدمات المساندة اللازمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس.	٩
				٤٤,٠	٢٦,٢	١٩,٢	١٠,٤	-	٪		
منخفضة	٨	١,٠٤	١,٩٢	٤٦٠	٢٢٢	١٧٨	١٠٣	-	ك	تقديم الدعم للبحوث والدراسات التربوية.	١١
				٤٧,٨	٢٣,١	١٨,٥	١٠,٧	-	٪		
منخفضة	٩	٠,٩٨	١,٩٢	٤٢٦	٢٧٥	١٧٨	٨٤	-	ك	تشغيل المقاصف المدرسية.	٨
				٤٤,٢	٢٨,٦	١٨,٥	٨,٧	-	٪		
منخفضة	١٠	١,٠٠	١,٨٧	٤٦٩	٢٣٢	١٧٩	٨٣	-	ك	تقديم خدمات النقل المدرسي.	٧
				٤٨,٠	٢٤	١٨	٨,٠	-			

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة المشاركة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
		النسبة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً				
		٪		٧	٦٠.	١٠	٧				
٦	تقديم الخدمات الصحية في المدارس.	ك	-	٧٠	١٧٨	٢٥٣	٤٦٢	١,٨٥	٠,٩٦	١١	منخفضة
		٪	-	٧,٣	١٨,٥	٢٦,٣	٤٨,٠				
٥	توفير وسائل الأمن والسلامة العامة للمدارس.	ك	-	٧١	١٦٨	٢٤٥	٤٧٩	١,٨٢	٠,٩٦	١٢	منخفضة
		٪	-	٧,٤	١٧,٤	٢٥,٤	٤٩,٧				
١٤	تقديم منح دراسية لمنسوبي التعليم العام للالتحاق ببرامج الدراسات العليا.	ك	-	٨٤	١٤٩	٢٢٧	٥٠٣	١,٨١	٠,٩٩	١٣	منخفضة
		٪	-	٨,٧	١٥,٥	٢٣,٦	٥٢,٢				
١٦	تطوير القنوات الفضائية التعليمية.	ك	-	٧٠	١٤٩	٢٦٥	٤٧٩	١,٨٠	٠,٩٥	١٤	منخفضة جداً
		٪	-	٧,٣	١٥,٥	٢٧,٥	٤٩,٧				
٤	تقديم خدمات النظافة للمباني والمرافق التعليمية.	ك	-	٦٧	١٤٧	٢٣٥	٥١٤	١,٧٦	٠,٩٥	١٥	منخفضة جداً
		٪	-	٧,٠	١٥,٣	٢٤,٤	٥٣,٤				
٣	تقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها.	ك	-	٧١	١٣٨	٢٢٧	٥٢٧	١,٧	٠,٩٥	١٦	منخفضة

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة المشاركة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المشاركة
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
		٪	-	٧,٤	١٤,٣	٢٣,٦	٥٤,٧	٤			جدًا
١	المساهمة في طباعة الكتب الدراسية.	ك	-	٦١	١٣١	٢٢٩	٥٤٢	١,٧٠	٠,٩٢	١٧	منخفضة جدًا
		٪	-	٦,٣	١٣,٦	٢٣,٨	٥٦,٣				
الدرجة الكلية للبعد الثاني								١,٩٥	٠,٧٣		منخفضة

يتضح من الجدول (٧) أن المتوسط الحسابي العام للبعد الثاني "الخدمات المساندة" بلغ (١,٩٥) من أصل (٥)، وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي (١,٨١- ٢,٦٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (منخفضة) في أداة الدراسة؛ وهذا يدل على أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بعد الخدمات المساندة من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة منخفضة. وبلغ الانحراف المعياري العام للبعد الثاني (٠,٧٣)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين (١,٧٠- ٢,٦٦)، وهي متوسطات تقع في الفئات الأولى والثانية والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (منخفضة جدًا – منخفضة - متوسطة) في أداة الدراسة. وحصلت جميع عبارات هذا البعد على درجة منخفضة، ما عدا خمس عبارات وهي العبارات رقم (١،٣،٤،١٦) فقد حصلت على درجة منخفضة جدًا، وعبارة رقم (١٠) حصلت على درجة متوسطة من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

٢- عرض نتائج تحليل الأداة النوعية (المقابلة):

للكشف عن تصورات القيادات في الدراسة النوعية حول مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؛ أجريت مقابلات مع (٣٠) من قيادات التعليم والقطاع غير الربحي، وحُللت البيانات التي جُمعت من المقابلات.

وكشفت نتائج تحليل البيانات النوعية عن ضعف في مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بشكل عام، حيث أجمع المشاركون على وصف مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالضعف. فقد ذكر المشارك (م١٦.ب) أنه "يوجد مشاركات وإسهامات للقطاع غير الربحي لكن في مجالات ضيقة ومحدودة جدًا جدًا". كما كشفت نتائج التحليل عن الخدمات التي شارك القطاع غير الربحي في تمويلها للتعليم العام بشكل محدود. والتي تم تصنيفها إلى فئتين رئيستين وهما: الخدمات التعليمية والخدمات المساندة. ويبين الجدول (٨) الفئات الرئيسة والفرعية الناتجة عن تحليل المقابلات والمتعلقة بتصور القيادات المشاركين في الدراسة النوعية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وأمثلة مقتبسة من تصورات المشاركين لتوضيح المقصود من كل فئة فرعية، وقد اختيرت الاقتباسات الأكثر تمثيلًا لغيرها من الاستجابات المقاربة لها.

جدول (٨)

نتائج تحليل المقابلات المتعلقة بتصور القيادات المشاركين في الدراسة النوعية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام

الفئات الرئيسة	الفئات الفرعية	اقتباسات من المقابلة تشير إلى الفئات الفرعية
الخدمات التعليمية	دعم الأنشطة غير الصفية.	"يدعم القطاع غير الربحي الأنشطة والبرامج في الأيام العالمية" (م١.أ). "من الأشياء التي يقدمها القطاع غير الربحي دورات تدريبية في جوانب توعية وتثقيفية" (م٩.أ). "إقامة البرامج والأندية الصيفية والبرامج والأنشطة

الفئات الرئيسة	الفئات الفرعية	اقتباسات من المقابلة تشير إلى الفئات الفرعية
		المسائية غير الصفية" (م١٩.ب).
	دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة.	"المشاركة في تقديم برامج لدعم الطلاب الضعاف دراسيًا من خلال دروس تقوية" (م٢٧.ب). "تقديم برامج تعليمية متعلقة بتعزيز المهارات المتعلقة باختبارات القدرات والتحصيلي، والدورات التأهيلية للحاسب" (م١١.أ).
	تقديم برامج تعليمية إثرائية لرعاية الموهوبين.	"قدم القطاع غير الربحي عناية بالموهوبين من خلال مؤسسة الملك عبد العزيز (موهبة) لكن بحاجة لتفعيل دوره بشكل أكبر للعناية بهذه الفئة المتميزة" (م١٤.أ). "نجد بعض الأنشطة التي تقام عن طريق الجمعيات للعناية بالموهوبين ولها برامج متنوعة مثلا جمعية تحفيظ القرآن تعنى بالموهبة في جانب حفظ القرآن، وبعض الجمعيات تعنى بالمواهب المختلفة بس بسيطة وتحتاج إلى عناية أكبر وأنشطة متنوعة"(م٢٣.ب).
	تقديم خدمات التعليم الرقمي.	"بعض القطاعات غير الربحية تجهز المدارس بأجهزة كمبيوتر ولكن بنسبة قليلة جداً جداً وتقتصر على مدارس تحفيظ القرآن" (م٢.أ).
	دعم برامج التطوير المهني لمنسوبي التعليم العام.	"تقديم برامج تطويرية وتأهيلية للمعلمين وكذلك المرشدين الطلابيين والمشرفين، لكنها برامج قصيرة وليست مستمرة أو تطبق على جميع المعلمين" (م٢٠.ب).
	تجهيز المرافق التعليمية.	"تجهيز غرف العزل، والمصليات في المدارس"(م٢٦.ب). "تجهيز المرافق التعليمية خاصة الملاعب وما يتعلق بها من تجهيزات" (م١٨.ب).
	تقديم برامج تعليمية دولية.	"من مشاركات القطاع وجود مدارس تقدم برامج تعليمية دولية نوعية وخريجي هذه المدارس من الطلبة يشاركون في المسابقات الدولية، كما أن لهم الفرصة للالتحاق

الفئات الرئيسة	الفئات الفرعية	اقتباسات من المقابلة تشير إلى الفئات الفرعية
		بالجامعات العالمية، وحصول هذه المدارس على اعتمادات من منظمة الاعتماد الأكاديمي للبرامج الدولية، ومن مؤشرات نجاحها الإقبال الكبير عليها رغم ارتفاع رسومها ولكن لجودة خدماتها" (م٤.أ).
	إنشاء المدارس الأهلية غير الربحية.	"قدم القطاع غير الربحي مدارس أهلية غير ربحية لكن مازالت قليلة ومحدودة" (م٥.أ).
	تشييد المباني التعليمية.	"قدم القطاع غير الربحي خدمة بناء المدارس بعضها وقفية نص عليها بالوقفية، مثل أوقاف صالح الراجحي حيث بنوا عدداً من المدارس على مستوى المملكة وكانت نموذجية وسُلمت للتعليم العام"(م٢٠.ب).
الخدمات المساندة	تقديم الدعم للطلبة من ذوي الدخل المحدود كتوفير الزي، والوجبات، واللوازم المدرسية.	"في كل إدارة تعليم هناك مكتب اسمه وفاء لدعم الطلبة، ساهم القطاع غير الربحي في دعمهم" (م٦.أ). "دعم الطلاب ذوي الدخل المحدود تعليميًا مثل: موارد مدرسية كالشنط والوجبات الغذائية"(م٢٢.ب).
	تأمين المستلزمات المدرسية بأنواعها.	"ساهم القطاع في توفير المستلزمات الدراسية ولكنها قليلة جدا"(م٣.أ).
	تقديم الجوائز التعليمية.	"هناك جوائز للمعلم المتميز أو الطالب، لكنها على مستوى ضيق وليست متوسعة فمازالت في بدايتها"(م٤.أ).
	رعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية المحلية والدولية.	"شارك في تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالتعليم لكن في المجمل العام تعد قليلة جدا"(م٢٩.ب).
	تقديم منح دراسية لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين للالتحاق بالجامعات.	"تقديم المنح التعليمية المجانية للطلبة للالتحاق بالتعليم العالي"(م١٧.ب).
	توفير الخدمات المساندة اللازمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في	"هناك مساهمات في تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة كتقديم أجهزة ألعاب، وجبات صحية لذوي

الفئات الرئيسة	الفئات الفرعية	اقتباسات من المقابلة تشير إلى الفئات الفرعية
	المدارس.	الاحتياجات الخاصة "(م١٨.ب).
	تقديم الدعم للبحوث والدراسات التربوية.	"له إسهام بسيط في دعم أوراق العمل والدراسات والأبحاث التي تقدم بغرض تحسين العملية التعليمية، أو حل بعض المشكلات التعليمية في الملتقيات العلمية"(م٢٠.ب).
	تشغيل المقاصف المدرسية.	"استثمر القطاع غير الربحي في المقاصف المدرسية هذا قبل الجائحة حيث أسندت المقاصف للأسر المنتجة" (م٢٧.ب).
	تقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها.	"دعمَ القطاع صيانة المدراس ولكن تبقى مشاركته قليلة في جانب الصيانة والترميم" (م٨.أ).

٣- مناقشة نتائج السؤال الأول الكمية والنوعية:

في هذا الجزء سيتم مناقشة نتائج السؤال الأول، ووفقاً لمنهجية التصميم التقاربي المتوازي يتم مناقشة النتائج التي ظهرت في الجزء الكمي والنوعي معًا، من خلال دمج نتائج تحليل البيانات الكمية والنوعية، باستخدام منهجية المقارنة جنبًا إلى جنب، وجدول العرض المشترك للنتائج الكمية والنوعية، وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت النتائج النوعية تؤكد النتائج الكمية أو تناقضها، ولإعطاء مزيد من الفهم العميق لواقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتفسير تلك النتائج، وربطها بالدراسات السابقة، وقد تم ترتيب الخدمات تنازليًا وفقاً لمتوسطاتها الحسابية التي أظهرتها النتائج الكمية، وذلك على النحو الآتي:

جدول (٩)

العرض المشترك للنتائج الكمية والنوعية المتعلقة بواقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بشكل عام.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة بشكل عام منخفضة، حيث جاء المتوسط الحسابي العام للمحور (٢,٠٧).	يشارك القطاع غير الربحي في تمويل الخدمات التعليمية والمساندة في التعليم العام ولكن بشكل محدود. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢.أ): "مازالت الخدمات التي يقدمها القطاع غير الربحي للتعليم العام ضعيفة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
الخدمات التعليمية			
دعم الأنشطة غير الصفية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم الأنشطة غير الصفية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٦٠).	يشارك القطاع غير الربحي في دعم الأنشطة غير الصفية بشكل محدود. ويظهر ذلك فيما أشار إليه المشارك (م٢٠.ب) بأنه "يوجد مساهمات جيدة في تقديم وتفعيل الأنشطة اللاصفية بس في الحقيقة إذا نظرنا لها بشكل عام مساهمات قليلة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٥٨).	يشارك القطاع غير الربحي في دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة بشكل محدود. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٧.ب): "البرامج التعليمية التي تتبناها الجمعيات والمؤسسات الأهلية محدودة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تقديم برامج تعليمية إثرائية لرعاية الموهوبين.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم برامج تعليمية إثرائية لرعاية الموهوبين منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٤٤).	يشارك القطاع غير الربحي في تقديم برامج تعليمية إثرائية لرعاية الموهوبين بشكل محدود. ويظهر ذلك فيما أشار إليه المشارك (م٢٢.ب): "فيه اهتمام بالموهوبين	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
		لكن في نطاق ضيق جداً ما هو على المستوى اللي نطمح له".	
دعم خدمات الإرشاد الطلابي.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم خدمات الإرشاد الطلابي منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٤١).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
رعاية المسابقات العلمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في رعاية المسابقات العلمية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٣٦).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
خدمات التعليم الرقمي.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات التعليم الرقمي منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٣٣).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في توفير خدمات التعليم الرقمي. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٣.أ): "يشارك في تقديم أجهزة كمبيوتر ولكن بنسبة قليلة جداً".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تامين الوسائل التعليمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تأمين الوسائل التعليمية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٣١).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
دعم المسارات التعليمية المتخصصة للمرحلة الثانوية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم المسارات التعليمية المتخصصة للمرحلة الثانوية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٢٦).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
تقديم الدعم للرحلات العلمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الدعم للرحلات العلمية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٢٣).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
دعم برامج التطوير المهني لمنسوبي التعليم العام.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم برامج التطوير المهني لمنسوبي التعليم العام منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,١٥).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في دعم برامج التطوير المهني لمنسوبي التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٣.أ): "المساهمة في تأهيل المعلمين لكن برامج قليلة وبسيطة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
دعم مبادرات الهيئة التعليمية المتميزة في التعليم.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم مبادرات الهيئة التعليمية المتميزة في التعليم منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,١٢).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	—
تطوير معايير وأدوات تقييم الأداء.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تطوير معايير وأدوات تقييم الأداء منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,١١).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	—
تجهيز المرافق التعليمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تجهيز المرافق التعليمية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٠٧).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في تجهيز المرافق التعليمية. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٧.أ): "مشاركة محدودة جداً جداً في تجهيز وإنشاء قاعات أو مرافق مدرسية".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٠٦).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	—
تقديم برامج تعليمية دولية (برامج مختلفة في المحتوى أو الطريقة أو اللغة عن البرامج الحكومية).	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم برامج تعليمية دولية (برامج مختلفة في المحتوى أو الطريقة أو اللغة عن البرامج الحكومية) منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٠٥).	شارك القطاع غير الربحي في تقديم برامج تعليمية دولية في المدارس غير الربحية إلا أنها قليلة. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٨.أ): "من مشاركات القطاع تقدم برامج تعليمية دولية ذات جودة عالية إلا أنها قليلة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تقديم الخدمات التعليمية للأطفال المقيمين في المستشفيات.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات التعليمية للأطفال المقيمين في المستشفيات منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٠٢).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	—

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
تطوير المناهج الدراسية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تطوير المناهج الدراسية منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٩٩).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	—
إنشاء المدارس الأهلية غير الربحية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في إنشاء المدارس الأهلية غير الربحية منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٩١).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في إنشاء المدارس غير الربحية. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٥.أ) "أسهم القطاع غير الربحي بتوفير مدارس غير ربحية لكن مازالت قليلة على مستوى المملكة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تشييد المباني التعليمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تشييد المباني التعليمية منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٨٩).	شارك القطاع غير الربحي في تشييد قليل من المباني التعليمية. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٧.ب): "للقطاع غير الربحي جهود في إقامة مباني تعليمية لكن من قبل القليل من المؤسسات الأهلية مازالت الجهود في هذا الجانب قليلة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
الخدمات المساندة			
تقديم الدعم للطلبة من ذوي الدخل المحدود كتوفير الزي، والوجبات، واللوازم المدرسية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الدعم للطلبة ذوي الدخل المحدود كتوفير الزي والوجبات واللوازم المدرسية متوسطة، بمتوسط حسابي (٢,٦٦).	يشارك القطاع غير الربحي في تقديم الدعم للطلبة ذوي الدخل المحدود والمحتاجين. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٧.ب): "مساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في دعم الطلاب المحتاجين بالحقائب التعليمية ونحوها".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تأمين المستلزمات المدرسية بأنواعها.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تأمين المستلزمات المدرسية بأنواعها منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٢١).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في توفير المستلزمات المدرسية بأنواعها. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٣.ب): "يوفر القطاع بعض المستلزمات الدراسية لقليل من المدارس".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
تقديم الجوائز التعليمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الجوائز التعليمية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,١٥).	يشارك القطاع غير الربحي في تقديم الجوائز التعليمية ولكنها مازالت محدودة. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٤.أ) "يقدم القطاع غير الربحي بعض الجوائز للتعليم لكن مازالت تجربة حديثة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تقديم الدعم لبرامج مشاركة الأسرة في العملية التعليمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الدعم لبرامج مشاركة الأسرة في العملية التعليمية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,١٣).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	—
رعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية المحلية والدولية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في رعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية المحلية والدولية منخفضة، بمتوسط حسابي (٢,٠٣).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في رعاية ودعم المؤتمرات والندوات واللقاءات والمعارض التربوية. حيث ذكر المشارك (م١٩.ب): "يشارك في تنظيم المؤتمرات الخاصة بالتعليم لكن قليلة جدا".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تقديم منح دراسية لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين للالتحاق بالجامعات.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم منح دراسية لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين للالتحاق بالجامعات منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٩٦).	يشارك القطاع غير الربحي في تقديم المنح التعليمية للطلبة المتفوقين من الأيتام وذوي الدخل المحدود، إلا أن هذه المشاركة مازالت قليلة. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٨.ب): "تقدم المؤسسات الأهلية منح للطلاب للدراسة بالجامعات وتقتصر على طلبة متفوقين من الأيتام والطبقة اللي دخلها قليل جداً وفق شروط وبنسبة معينة من المقبولين بحاجة لتوسيع دائرة	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
		المقبولين وتوسيع مشاركة القطاع في هذا الجانب".	
تقديم الخدمات المساندة اللازمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات المساندة اللازمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٩٦).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في تقديم الخدمات المساندة اللازمة لذوي الإعاقة. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٩.ب): "القطاع حقيقة له مساهمات واهتمامات بهذا الجانب لكن في نطاق خارج المدرسة، أما داخل المدارس قليل حقيقة، وفعلًا هذه الفئة الغالية علينا بحاجة إلى عناية داخل المدارس".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تقديم الدعم للبحوث والدراسات التربوية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الدعم للبحوث والدراسات التربوية منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٩٢).	يشارك القطاع غير الربحي في دعم الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تطوير التعليم العام ولكن بشكل محدود. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٧.ب): "يوجد دعم للمؤتمرات اللي تخص التربية بشكل عام لكن جهود قليلة".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تشغيل المقاصف المدرسية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تشغيل المقاصف المدرسية منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٩٢).	يشارك القطاع غير الربحي في تشغيل المقاصف المدرسية، بشكل محدود. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٢.أ): "فيه مشاركات من الجمعيات للبيع في المقاصف بس أقل بكثير جدًا من مشاركات القطاع الخاص".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تقديم خدمات النقل المدرسي.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات النقل المدرسي منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٨٧).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
تقديم الخدمات الصحية في	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات الصحية في المدارس	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
المدارس.	منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٨٥)		
توفير وسائل الأمن والسلامة العامة للمدارس.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في توفير وسائل الأمن والسلامة العامة للمدارس منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٨٢).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
تقديم منح دراسية لمنسوبي التعليم العام للالتحاق ببرامج الدراسات العليا.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم منح دراسية لمنسوبي التعليم العام للالتحاق ببرامج الدراسات العليا منخفضة، بمتوسط حسابي (١,٨١).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
تطوير القنوات الفضائية التعليمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تطوير القنوات الفضائية التعليمية منخفضة جداً، بمتوسط حسابي (١,٨٠).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
تقديم خدمات النظافة للمباني والمرافق التعليمية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات النظافة للمباني والمرافق التعليمية منخفضة جداً، بمتوسط حسابي (١,٧٦).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ
تقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها منخفضة جداً، بمتوسط حسابي (١,٧٤).	يشارك القطاع غير الربحي بشكل محدود في تقديم خدمات الصيانة. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٨.ب) "يقوم القطاع بصيانة القليل من المدارس وترميمها".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
المساهمة في طباعة الكتب الدراسية.	درجة مشاركة القطاع غير الربحي في المساهمة في طباعة الكتب الدراسية منخفضة جداً، بمتوسط حسابي (١,٧٠).	لم تظهر هذه الخدمة في النتائج النوعية.	ـــ

يتضح من الجدول (٩) أن النتائج النوعية اتفقت مع النتائج الكمية على أن مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية بشكل عام وفي الخدمات التعليمية والمساندة بشكل خاص منخفضة.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى حداثة التشريعات التي تشجع على مشاركة القطاع غير الربحي في التنمية بشكل عام والتعليم بشكل خاص، حيث لم يكن في السابق أي تشريعات تسمح بمشاركته في التعليم إلا بعد صدور رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، والتي أكدت أهدافها الاستراتيجية على تعزيز الشراكة التعليمية مع القطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦أ)، وعلى الرغم من صدور التشريعات إلا أنها بحاجة إلى ممكنات وحوافز وتسهيلات لمشاركته في التعليم من قبل وزارة التعليم. كما قد تعزى إلى قناعة المجتمع بأن التعليم العام مسؤولية الدولة وحدها، وضعف إيمانهم بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم وتصوره كقطاع رعوي وإغاثي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ييمينو (Yimenu, 2017) التي توصلت إلى أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمات التعليم العام في منطقة جيديو بأثيوبيا ضعيفة جدًا، كما اقتصرت على مناطق جغرافية محددة.

في حين تختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة قيزاو (Gizaw, 2013) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في أثيوبيا أحدثت تأثيرًا كبيرًا على التعليم الابتدائي، وأسهمت في تحسين معرفة القراءة والكتابة والحساب؛ ودراسة لوي (Lowe,2017) التي توصلت إلى أن المؤسسات غير الربحية المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية لها دور في تمويل التعليم من خلال تقديم التعليم الأهلي والمدارس المستقلة والتدريب وإصلاح السياسات، والتوعية بالقضايا؛ ودراسة محمد (٢٠١٨) التي أشارت إلى أن واقع الشراكة المادية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية في محافظة أسيوط بمصر مرتفع؛ ودراسة السومحي (٢٠١٩) التي أكدت على أن المؤسسات الخيرية في حضرموت لها أثر كبير في التعليم، سواء كان بالمشاريع التي تنفذها المؤسسات الخيرية بالشراكة مع كل من مكتب التربية

والتعليم بالمحافظة وجامعة حضرموت أم التي تنفذها بشكل مستقل؛ ودراسة بلعيد (Belaid, 2021) التي توصلت إلى أن دعم منظمات المجتمع المدني أسهم في حل مشاكل التعليم في المناطق الريفية بالمغرب؛ ودراسة أوكين (Okine, 2021) التي توصلت إلى أن المنظمات غير الحكومية لها دور مهم في النظام التعليمي في غانا خاصة في المناطق الريفية نظرًا لأن الميزانية المخصصة لها من قبل وزارة التعليم محدودة؛ ودراسة شديد (٢٠٢٢) التي توصلت إلى أن الجمعيات الأهلية تدعم العملية التعليمية بمصر بدرجة متوسطة.

وفيما يلي عرض مفصل لنتائج واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بعد الخدمات التعليمية والخدمات المساندة، التي أظهرتها النتائج الكمية وكشفت عنها النتائج النوعية وأضافت إليها مزيدًا من التفصيل وساعدت في تفسيرها، مرتبة تنازليًا وفقًا لمتوسطاتها الحسابية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الخدمات التعليمية:

دعم الأنشطة غير الصفية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم الأنشطة غير الصفية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في دعم الأنشطة غير الصفية، ويتركز هذا الدعم في مجالات محددة كالبرامج التطوعية، وبعض الدورات التدريبية ذات الطابع الثقافي والتوعوي أو الفنون، وإقامة بعض البرامج والأندية الصيفية، والبرامج التدريبية في أندية الحي، ودعم ورعاية بعض المناسبات الوطنية والعالمية في المدارس.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى مركزية وزارة التعليم وكثرة الإجراءات الإدارية المعقدة للحصول على الموافقات من عدة جهات؛ لإقامة الأنشطة اللاصفية داخل المدارس مما يحد من رغبة القطاع غير الربحي في المشاركة. وقد يعزى أن غالبية الأنشطة اللاصفية التي نفذت كانت خارج حدود المدرسة وأوقات اليوم الدراسي، إلى أن القطاع غير الربحي يهتم بتمكين الطلبة من الفئات المحتاجة من خلال تقديم

الدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة في أندية الحي والأندية الصيفية، بالإضافة إلى قلة المركزية والإجراءات الإدارية المطلوبة لإقامة الأنشطة اللاصفية خارج المدرسة، ووجود تسهيلات تنظيمية لإقامة الأنشطة في الأندية الصيفية وأندية الحي، بخلاف ما هو موجود في المدارس. ويعزو المشاركون ذلك إلى أن بعض العاملين في التعليم في مجال الأنشطة اللاصفية يعملون أيضًا في القطاع غير الربحي، فلديهم وعي بدور القطاع غير الربحي مما يسهل عقد شراكات لتنفيذ الأنشطة اللاصفية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني تقدم الدعم المالي لتنفيذ الأنشطة في مدارس محافظة أسيوط بمصر بدرجة مرتفعة.

دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في دعم البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة. ومن صور هذه المشاركة تقديم برامج تعليمية مساندة لرفع التحصيل الدراسي، وتقديم برامج ودورات تدريبية متخصصة في تنمية مهارات طلبة التعليم العام، وغالبية البرامج المقدمة عبارة عن دورات قصيرة ومحدودة وغير متنوعة، ويفسر المشاركون قلة تنوع البرامج التعليمية المقدمة من قبل القطاع لأن البرامج تخضع لكثير من الضوابط والآليات مما يحد من توسعها وتنوعها.

ويبرر المشاركون في المقابلة أسباب الضعف إلى غياب العمل المؤسسي في وزارة التعليم؛ حيث تتوقف البرامج بتغير القيادات، ولضعف الحوافز المقدمة للمعلمين لتنفيذ هذه البرامج. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى ضعف التنسيق بين قطاع التعليم والقطاع غير الربحي في تحديد البرامج التعليمية المراد من القطاع غير الربحي دعمها وتمويلها، مما نتج عنه قلة معرفة القطاع غير الربحي باحتياجات الطلبة من البرامج التعليمية المساندة لعملية التعليم العام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عطية (٢٠١٧) التي أشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني تقوم بإعداد وتقديم برامج تعليمية وتدريبية في مدارس مصر.

تقديم برامج تعليمية إثرائية لرعاية الموهوبين:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم برامج تعليمية إثرائية لرعاية الموهوبين منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في رعاية الموهوبين من خلال تقديم برامج تعليمية إثرائية، حيث تقوم بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية برعاية الموهوبين حسب نشاط ومجال عملها، فمثلًا جمعية تحفيظ القرآن تعنى بالموهبة في جانب حفظ القرآن. وعلى الرغم من الجهود المقدمة من مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع والتي تعد مؤسسة غير ربحية، فإن هذه الفئة بحاجة إلى دعم ورعاية وتقديم برامج متنوعة تلائم احتياجاتهم، وتستوعب كافة الطلبة الموهوبين على مستوى المملكة. ويؤكد ذلك ما جاء في تقرير وزارة التعليم (٢٠١٩) أن من التحديات التي تواجه وزارة التعليم قلة الدعم والرعاية للطلبة الموهوبين؛ حيث بلغ عدد الطلبة الموهوبين الذين لم تتمكن الوزارة من خدمتهم بالرعاية والدعم اللازمين (١٣٢٨٥) طالبًا.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذا الضعف بقلة التنسيق بين القطاعين وضعف قناعة قطاع التعليم بإمكانيات القطاع غير الربحي في هذا المجال؛ مما نتج عنه ضعف في إشراكهم وإعلامهم باحتياجات الموهوبين لدعمهم ورعايتهم. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن هذه البرامج تتطلب إمكانيات مالية عالية للكشف عن الموهوبين وتقديم البرامج الملائمة لهم واستمراريتها، بالإضافة إلى قلة المؤسسات والجمعيات الأهلية المتخصصة في رعاية الموهوبين.

وتختلف هذه النتيجة عمّا توصلت إليه دراسة عطية (٢٠١٧) التي أشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني تقوم بتقديم برامج رعاية المبتكرين والمبدعين في مدارس

مصر؛ ودراسة السومحي (٢٠١٩) التي أكدت على أن المؤسسات الخيرية في حضرموت تقوم برعاية ودعم الطلاب الموهوبين.

تقديم خدمات التعليم الرقمي:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات التعليم الرقمي منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في توفير خدمات التعليم الرقمي. وتتمثل صور هذا الدعم في توفير أجهزة الحاسوب للطلبة والمدارس، إلا أنها في الغالب اقتصرت على مدارس تحفيظ القرآن والطلبة المحتاجين.

ويبرر المشاركون هذه النتيجة بأن وزارة التعليم متقدمة في الخدمات التقنية، لذلك يجب على القطاع غير الربحي أن يقدم خدمات متميزة في هذا المجال ليفتح له باب المشاركة. ويعزو المشاركون كون الخدمات التقنية اقتصرت على مدارس تحفيظ القرآن والطلبة المحتاجين إلى أن بعض العاملين في القطاع غير الربحي ما زالوا ينظرون إلى التعليم بأنه ليس من المجالات الخيرية كالمساجد ومدارس تحفيظ القرآن وكفالة الأيتام.

وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة السومحي (٢٠١٩) التي أشارت إلى أن المؤسسات الخيرية في حضرموت تدعم مشروع المدرسة الإلكترونية بشكل كبير.

دعم برامج التطوير المهني لمنسوبي التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في دعم برامج التطوير المهني لمنسوبي التعليم العام منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تقديم برامج لتأهيل وتطوير منسوبي التعليم (المشرف، والمدير، المعلم، والموجه الطلابي) إلا أن هذه المشاركة محدودة، حيث تمثلت في برامج تدريبية قصيرة، ولا تستهدف أعداداً كبيرة من منسوبي التعليم.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذه النتيجة بأن هناك ضعفاً في قيام وحدة الجمعيات والمؤسسات الأهلية التعليمية بأدوارها، وإشراك الجمعيات والمؤسسات في تقديم برامج

متخصصة لمنسوبي التعليم، بالإضافة إلى أن الجمعيات الأهلية التعليمية مازالت ناشئة، لذلك فالبرامج المتخصصة مازالت قليلة. ويمكن عزو النتيجة إلى ضعف التخطيط والتنسيق بين القطاعين لتنفيذ برامج تدريبية نوعية لمنسوبي التعليم قائمة على الاحتياج الفعلي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ييمينو (Yimenu, 2017) التي أشارت إلى أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في تدريب العاملين في التعليم في منطقة جيديو بأثيوبيا ضعيفة جدًا. في حين تختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة قيزاو (Gizaw, 2013)التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في أثيوبيا أسهمت في تدريب المعلمين وقيادات المدارس؛ ودراسة مادزيير (Madziyire, 2015) التي أشارت إلى أن من الأنشطة الخيرية التي تقدَّم دعم المعلمين من خلال ورش العمل التدريبية في زيمبابوي؛ ودراسة لوي (Lowe,2017) التي أشارت إلى أن من الاستثمارات الخيرية لمؤسسات التعليم المحلية في ولاية تينيسي والتي زاد تمويلها في الأعوام الأخيرة الاستثمار في مجال تدريب القيادات؛ ودراسة مسعود (٢٠١٧) إذ جاءت درجة قيام منظمات المجتمع المدني بالضفة الغربية في فلسطين بدورها في تدريب المعلمين عالية؛ ودراسة محمد (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني تقوم بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين في مدارس محافظة أسيوط بمصر بدرجة مرتفعة؛ ودراسة السومحي (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن المؤسسات الخيرية في حضرموت تقدم برامج تنمية مهنية للمعلمين والقيادات التربوية؛ ودراسة أدو- بافو وبوني (Adu-Baffoe & Bonney, 2021) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في غانا لها دور في التنمية المهنية للمعلمين.

تجهيز المرافق التعليمية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تجهيز المرافق التعليمية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تجهيز بعض المرافق التعليمية، ولكن مازالت

مشاركته قليلة بشكل عام. ومن صور التجهيزات تجهيز الملاعب، والصالات الرياضية، والمصليات، وغرف العزل للمشتبهين بإصابة كوفيد - ١٩.

ويعزو المشاركون في المقابلة هذا الضعف إلى رغبة بعض العاملين في القطاع غير الربحي في تجنب الأعباء المترتبة من هذه التجهيزات، خشية الدخول في مُساءلات في حال حدوث خلل في سلامة وجودة التجهيزات المقدمة. بالإضافة إلى قلة رغبة القطاع غير الربحي في تجهيز المرافق نتيجة ضعف استخدام وتفعيل المختبرات والمرافق المدرسية داخل المدارس.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ييمينو (Yimenu, 2017) التي توصلت إلى أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في تطوير البنية التحتية للمدارس وتوفير الأدوات للمختبرات في منطقة جيديو بأثيوبيا ضعيفة. في حين تختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة قيزاو (Gizaw, 2013) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في أثيوبيا تقوم بتجهيز المرافق المدرسية؛ ودراسة مادزيير (Madziyire, 2015) التي أشارت إلى أن من الأنشطة الخيرية التي تقدم للمدارس بزيمبابوي تحسين البنية التحتية للمرافق الأساسية بما في ذلك المكتبات والمختبرات؛ ودراسة محمد (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني تهتم بتطوير المرافق المدرسية لتنفيذ الأنشطة في مدارس محافظة أسيوط بمصر بدرجة مرتفعة؛ ودراسة السومحي (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن المؤسسات الخيرية في حضرموت تقوم بتجهيز المرفق المدرسية كالمكتبات المدرسية ومختبرات العلوم والرياضيات؛ ودراسة أوكين (Okine, 2021) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في غانا لها دور في تجهيز المرافق التعليمية.

تقديم برامج تعليمية دولية (برامج مختلفة في المحتوى أو الطريقة أو اللغة عن البرامج الحكومية):

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم برامج تعليمية دولية (برامج مختلفة في المحتوى أو الطريقة أو اللغة عن البرامج الحكومية) منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تقديم برامج تعليمية دولية في المدارس غير الربحية، إلا أنها

قليلة نتيجة لقلة المدارس غير الربحية في المملكة، وعلى الرغم من قلتها إلا أنها برامج نوعية ومتميزة.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى كثرة الجهات المشرفة على التعليم الأهلي، والبيروقراطية وكثرة الخطوات الإجرائية لتطبيق تلك البرامج، وارتفاع تكاليف الإقامة للعاملين غير السعوديين في مدارس التعليم الأهلي بما فيهم المعلمين والمعلمات الذين يقدمون برامج دولية، مما يحد من رغبة العاملين في القطاع غير الربحي في تقديم هذه البرامج.

إنشاء المدارس الأهلية غير الربحية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في إنشاء المدارس الأهلية غير الربحية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تمويل التعليم عن طريق الاستثمار في التعليم الأهلي من خلال إنشاء المدارس غير الربحية، إلا أن إسهامه في هذا الجانب ضعيف ويقتصر على المدن الكبرى. كما أكد معظم المشاركين على أهمية دخول القطاع غير الربحي في مجال الاستثمار في التعليم الأهلي غير الربحي؛ نظرًا لأن هذه المدارس تقدم خدمات تعليمية نوعية ومتميزة.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذه النتيجة بضعف الحوافز والتسهيلات المشجعة للتوسع في الاستثمار في قطاع التعليم العام، بالإضافة إلى أن اللوائح والأنظمة الخاصة بالتعليم الأهلي وضعت بشكل عام دون مراعاة القطاع غير الربحي. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى تعدد الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي غير الربحي (وزارة التعليم، ووزارة المالية، وشركة تطوير التعليم ممثلة بمركز خدمات الاستثمار التعليمي، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والدفاع المدني)، وبالتالي تعدد الإجراءات والاشتراطات، وبيروقراطية الأنظمة وكثرة الإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص لإنشاء المدارس، والاشتراطات الخاصة بمنح التأشيرات وارتفاع أنظمة رسوم الخدمات (رسوم

العمل برنامج نطاقات، تكلفة رسوم الكهرباء والماء والهاتف، ورسوم البلدية) مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار في التعليم وبالتالي عزوف المستثمرين.

وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة لوي (Lowe,2017) التي أشارت إلى أن من الاستثمارات الخيرية لمؤسسات التعليم المحلية في ولاية تينيسي والتي زاد تمويلها في الأعوام الأخيرة مجال التعليم الخاص والمدارس المستقلة.

تشييد المباني التعليمية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تشييد المباني التعليمية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي شارك في تشييد قليل من المباني التعليمية النموذجية الوقفية للتعليم العام على مستوى المملكة، وما زال تشييده للمباني من خلال المنح والتبرع وليس استثمارًا أو تخصيصًا.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع قيمة الأراضي لبناء مدارس نموذجية، والصعوبات في اشتراطات الأراضي ومباني المدارس الأهلية الصادرة عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان من حيث المساحات، واشتراط وقوع المباني التعليمية على شوارع تجارية، وتخصيص الأراضي، الأمر الذي يقابله ندرة وجود أراض بمساحة كافية لبناء مبنى تعليمي داخل المدن، وكذلك توحيد الاشتراطات في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها دون مراعاة الاختلافات الطبيعة الجغرافية في المملكة، وضعف دعم المستثمرين من قبل الوزارات المعنية بتسهيل عملية الاستثمار بتوفير الأراضي للمستثمرين، وصعوبة الحصول على تصاريح البناء، وتراخيص التشغيل، وصعوبة الحصول على القروض المالية، وقلة وجود مصادر مالية لتشجيع المستثمرين من القطاع غير الربحي على بناء المباني التعليمية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ييمينو (Yimenu, 2017) التي توصلت إلى أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في إنشاء المدارس في منطقة جيديو بأثيوبيا ضعيفة. في حين تختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة قيزاو (Gizaw, 2013) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية بأثيوبيا أسهمت في بناء المدارس؛ ودراسة عطية

(٢٠١٧) التي أشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني تقوم ببناء المدارس في مصر؛ ودراسة السومحي (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن المؤسسات الخيرية تقوم ببناء المدارس في حضرموت.

ب- الخدمات المساندة:

تقديم الدعم للطلبة من ذوي الدخل المحدود كتوفير الزي، والوجبات، واللوازم المدرسية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الدعم للطلبة ذوي الدخل المحدود متوسطة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تقديم الدعم للطلبة ذوي الدخل المحدود والمحتاجين، ومن صور الدعم تقديم الحقائب التعليمية، والوجبات المدرسية، والمستلزمات المدرسية. وتمثلت طرق المشاركة من خلال مؤسسة تكافل أو مكتب وفاء لرعاية أبناء الشهداء ومنسوبي التعليم المتوفين، أو عن طريق المدارس بشكل مباشر.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن من أدوار القطاع غير الربحي دعم الفئات المحتاجة، فما زال العمل الرعوي والإغاثي مهيمنًا في أدوار القطاع غير الربحي أكثر من العمل التنموي، حيث يوجد العديد من الجمعيات التي تقوم بالعمل الإغاثي وكفالة الأيتام، والتي تقدم هذه الخدمة، ولكنها في الغالب تقدمها خارج إطار المدرسة، كما أن معظم الفئات المستهدفة في الجمعيات تتقاطع مع عدد كبير من فئة الطلبة. بالإضافة إلى وجود مؤسسة تكافل التي تقدم الدعم للطلبة المحتاجين في مدارس المملكة ماديًا ومعنويًا ويشارك في تمويلها القطاع غير الربحي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة قيزاو (Gizaw, 2013) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية بأثيوبيا أسهمت في دعم الطلاب من الخلفيات الاقتصادية الفقيرة بالزي المدرسي لتقليل التسرب من المدرسة؛ ودراسة مادزيير (Madziyire,2015) التي أشارت إلى أن من الأنشطة الخيرية التي تقدم دعمًا للطلبة

الفقراء في المدارس الثانوية العامة في زيمبابوي بالزي المدرسي؛ ودراسة السومحي (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن المؤسسات الخيرية في حضرموت تقوم برعاية الأيتام وكفالتهم دراسيًا؛ ودراسة أدو- بافو وبوني (Adu-Baffoe & Bonney, 2021) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في غانا توفر احتياجات التعلم للطلبة المحتاجين؛ ودراسة أوكين (Okine, 2021) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في غانا لها دور توفير الزي المدرسي المجاني للطبة المحتاجين.

تأمين المستلزمات المدرسية بأنواعها:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تأمين المستلزمات المدرسية بأنواعها منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في توفير مستلزمات البيئة التعليمية للمدارس، مثل القرطاسية، أو تأثيث المدارس وفي الغالب تقدم لمدارس تحفيظ القرآن الكريم.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذا الضعف إلى اعتقاد بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية بأن هذه الخدمات من مسؤوليات وزارة التعليم، وأن هذه المستلزمات متوفرة في المدارس. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى ضعف وجود قاعدة معلومات تحوي على احتياجات المدارس من المستلزمات المدرسية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة ييمينو (Yimenu,2017) التي توصلت إلى أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأثاث المدرسي في منطقة جيديو بأثيوبيا ضعيفة. وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة قيزاو (Gizaw, 2013) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية أسهمت في تأثيث مدارس أثيوبيا بالتجهيزات اللازمة، ودراسة عطية (٢٠١٧) التي أشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني في مصر تجهز المدارس بالأدوات والأجهزة الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم؛ ودراسة مسعود (٢٠١٧) إذ جاءت درجة قيام منظمات المجتمع المدني بالضفة الغربية في فلسطين بدورها في توفير البيئة التعليمية عالية؛ ودراسة السومحي (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن المؤسسات الخيرية في حضرموت تقوم بتزويد المدارس بكافة المستلزمات؛ ودراسة أوكين

(Okine, 2021) التي توصلت إلى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بتأثيث المدارس في غانا خاصة في المناطق الريفية.

تقديم الجوائز التعليمية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الجوائز التعليمية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تقديم الجوائز التعليمية للمعلم أو الطالب أو القائد أو المدرسة المميزة، بهدف رفع مستوى الأداء في التعليم وتجويده، ولكنها ما زالت محدودة.

ويبرر المشاركون هذه النتيجة بأن خبرة قطاع التعليم غالبًا مع رجال الأعمال والقطاع الخاص في تقديم الجوائز، وبالرغم من أن القطاع غير الربحي يشارك بجوائز على مستوى القطاع غير الربحي، فإن ضعف معرفة مؤسسات التعليم بدور وإمكانيات القطاع غير الربحي أدى إلى قلة دعوته إلى تقديم هذه الجوائز في التعليم.

رعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية المحلية والدولية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في رعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية المحلية والدولية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في رعاية ودعم المؤتمرات والندوات واللقاءات والمعارض التربوية.

ويعزو المشاركون في المقابلة هذه النتيجة إلى تخوف القطاع غير الربحي من المساءلة الإدارية والقانونية نتيجة لما يعرض في هذه اللقاءات والمحافل، بالإضافة إلى تعدد الجهات التي يؤخذ موافقتها لتنظيم مثل هذه اللقاءات والمعارض. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى اعتقاد بعض العاملين في قطاع التعليم بأن هذه اللقاءات والمحافل المحلية والدولية يجب أن تدار وتنظم من قبل الجهات الحكومية، خاصة أنها تمثل الدولة وتظهر صورتها وتعكس سياستها التعليمية، ولضمان عدم سيطرة القطاعات الأخرى على التعليم في هذه اللقاءات والمحافل الدولية.

تقديم منح دراسية لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين للالتحاق بالجامعات:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم منح دراسية لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين للالتحاق بالجامعات منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تقديم المنح التعليمية للطلبة المتفوقين من الأيتام وذوي الدخل المحدود، إلا أن هذه المشاركة مازالت دون المستوى المأمول.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذه النتيجة باكتفاء وزارة التعليم بمبادرات المؤسسات والجمعيات الأهلية التي تطلقها عبر مواقعها الرسمية وفق ضوابطها. وقد تعزى هذه النتيجة إلى ضعف توجه وزارة التعليم إلى إشراك القطاع غير الربحي في تقديم المنح للطلبة، وغياب الإطار المنظم لمثل هذه الخدمة.

وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة مادزيير(Madziyire,2015) التي أشارت إلى أن من الأنشطة الخيرية دعم الرسوم المدرسية للأطفال الفقراء في مدارس الثانوية العامة بزيمبابوي.

تقديم الخدمات المساندة اللازمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات المساندة اللازمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في تقديم الخدمات اللازمة لذوي الإعاقة، كتقديم الأجهزة اللازمة لهم، والوجبات الصحية، والألعاب.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذه النتيجة بتخوُّف القطاع غير الربحي من التعرض للمساءلة في تقديم هذا النوع من الخدمات المساندة. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى ارتفاع تكلفة الخدمات المساندة للطلبة ذوي الإعاقة، ويؤكد ذلك ما جاء في تقرير وزارة التعليم (٢٠١٩) أن من التحديات التي تواجه وزارة التعليم محدودية الخدمات المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة نتيجة ارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية والمساندة.

وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة أوكين (Okine, 2021) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في غانا تعزز من فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم على التعليم.

تقديم الدعم للبحوث والدراسات التربوية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم الدعم للبحوث والدراسات التربوية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في دعم الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تطوير التعليم العام وحل المشكلات التي تواجهه ولكن بشكل محدود.

ويبرر المشاركون ضعف توجه وزارة التعليم في إشراك القطاع غير الربحي في تقديم الدعم للبحوث والدراسات إلى تخوفهم من أن الجهات تستخدم بيانات التعليم لأغراض بعيدة عن أغراض البحث العلمي، كاستخدامها مثلًا لغرض التسويق لخدمات معينة أو طلب تبرعات وغيرها. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى اعتماد وزارة التعليم على الجامعات في هذا الجانب، بالإضافة إلى قلة المراكز البحثية المتخصصة التي تشجع البحث العلمي في القطاع غير الربحي.

تشغيل المقاصف المدرسية:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تشغيل المقاصف المدرسية منخفضة. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك في تشغيل المقاصف المدرسية، من خلال عقود الشراكة بين المدرسة والجمعيات الأهلية لإسناد تشغيل المقاصف للأسر المنتجة. إلا أنها مؤخرًا مع ظهور الجائحة وتحول التعليم عن بعد، لم يعد هناك تشغيل للمقاصف، ومع العودة إلى التعليم الحضوري للعام ١٤٤٢/ ١٤٤٣هـ، أصبحت المشاركة قليلة جدًا بسبب إجراءات الاحترازات الصحية.

ويبرر المشاركون ضعف الإقبال بسبب الاشتراطات كالحصول على شهادة صحية وأن تملك المؤسسة سجلًا تجاريًا. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى كثرة الإجراءات

الإدارية وضعف المرونة التنظيمية لتشغيل المقاصف، مما أدى إلى عزوف القطاع غير الربحي.

تختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة أوكين (Okine, 2021) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في غانا لها دور مهم في تقديم التغذية المدرسية.

تقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها منخفضة جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أن القطاع غير الربحي يشارك بشكل محدود في تقديم خدمات الصيانة وترميم المدارس.

ويبرر المشاركون هذه النتيجة بتدني ترتيب هذ النوع من الخدمات في سلم الأولويات لدى القطاع غير الربحي. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى قلة خبرة القطاع في تقديم خدمات الصيانة، واعتقادهم بأنها من مسؤوليات وزارة التعليم فقط.

عرض نتائج السؤال الثاني ومناقشتها:

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، للمتغيرات التالية: (جهة العمل، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين(Independent-Samples T Test)، وحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الحرية، والدلالة الإحصائية؛ لبيان الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة، حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير جهة العمل (قطاع التعليم - القطاع غير الربحي)، وجهة العمل في القطاع غير الربحي (مؤسسة أهلية - جمعية أهلية)؛ واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA one way)، وحساب المتوسط

الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الحرية، والدلالة الإحصائية؛ لبيان الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام باختلاف متغير عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي (١٠ سنوات فأكثر - من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات - ١٠ سنوات فأكثر)؛ فجاءت النتائج على النحو الآتي:

١- الفروق باختلاف متغير جهة العمل:

أ- الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، باختلاف متغير جهة العمل (قطاع التعليم- القطاع غير الربحي).

جدول (١٠): نتائج اختبار (ت)، لتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة، باختلاف متغير جهة العمل (قطاع التعليم – القطاع غير الربحي) (ن= ٩٦٣)

المحور	البعد	جهة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية	أولًا: الخدمات التعليمية	قطاع التعليم	١٤٠	٢,٢٩	٠,٨٣	٥,١٩	٠,٧٥	٩٦١	٠,٤٥	غير دال إحصائيا
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	٢,٢٣	٠,٩٥					
	ثانيًا: الخدمات المساندة	قطاع التعليم	١٤٠	١,٨٧	٠,٦١	١٢,٠٥	١,١٦	٩٦١	٠,٢٤	غير دال إحصائيا
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	١,٩٤	٠,٧٥					

المحور	البعد	جهة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
	الدرجة الكلية للمحور	قطاع التعليم	١٤٠	٢,٠٨	٠,٦٥	٥,٦٤	٠,٠٧	٩٦١	٠,٩٤	غير دال إحصائيا
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	٢,٠٨	٠,٧٥					
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	٤,٣٥	٠,٦١					

يتضح من الجدول (١٠) أن نتائج اختبار (ت) غير دالة إحصائيًا في البعدين: (الخدمات التعليمية، والخدمات المساندة)، وفي الدرجة الكلية لدرجة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغت (٠,٧٥، ١,١٦، ٠,٠٧) عند درجة حرية (٩٦١)، وبمستوى دلالة بلغ (٠,٤٥، ٠,٢٤، ٠,٩٤) على التوالي وجميعها قيم أكبر من (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تلك الأبعاد والدرجة الكلية للمحور ككل، تعود لاختلاف جهة العمل (قطاع التعليم - القطاع غير الربحي).

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن القيادات في القطاعين (التعليم والقطاع غير الربحي) هم المسؤولون عن موضوع مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم والأكثر خبرةً ودرايةً واطلاعًا في الواقع، كما أن بعض القيادات في التعليم يعملون أيضًا في القطاع غير الربحي مما أعطى تقاربًا في الاستجابات، والتي تؤكد على أن مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام منخفضة، ولم تصل إلى المستوى المطلوب.

ب- الفروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة في القطاع غير الربحي حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام باختلاف متغير جهة العمل (مؤسسة أهلية- جمعية أهلية).

جدول (١١)

نتائج اختبار (ت)، لتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة في القطاع غير الربحي، باختلاف متغير جهة العمل (مؤسسة أهلية- جمعية أهلية) (ن= ٨٢٣)

المحور	البعد	جهة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية	أولًا: الخدمات التعليمية	مؤسسة أهلية.	٧٩	٢,٥٧	٠,٨٧	٢,٢٩	٣,٦٠	٨٤١	٠,٠٠	دال إحصائيا
		جمعية أهلية.	٧٤٤	٢,١٧	٠,٩٤					
	ثانيًا: الخدمات المساندة	مؤسسة أهلية.	٧٩	١,٩٦	٠,٥٩	١٠,٥٥	٠,٢٠	٨٤١	٠,٨٤	غير دال إحصائيا
		جمعية أهلية.	٧٤٤	١,٩٤	٠,٧٦					
	الدرجة الكلية للمحور	مؤسسة أهلية.	٧٩	٢,٢٧	٠,٥٩	١٠,٠٢	٢,١٩	٨٤١	٠,٠٢	دال إحصائيا
		جمعية أهلية.	٧٤٤	٢,٠٦	٠,٧٦					
		جمعية أهلية.	٧٤٤	٤,٣٥	٠,٦٢					

يتضح من الجدول (١١) أن نتائج اختبار (ت) دالة إحصائيًا في بُعد الخدمات التعليمية، وفي الدرجة الكلية لواقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغت (٣,٦٠، ٢,١٩) عند درجة حرية (٨٤١)، وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٠، ٠,٠٢) وهي قيم أصغر من (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين استجابات أفراد الدراسة في القطاع غير الربحي حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في بعد الخدمات التعليمية، والدرجة الكلية للمحور ككل، تعود لاختلاف جهة العمل (مؤسسة أهلية- جمعية أهلية)، لصالح الذين جهة عملهم مؤسسة أهلية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المؤسسات الأهلية تمتلك موارد مالية مستدامة، ولديها قدرة مالية عالية مما جعل مشاركتها في مجال الخدمات التعليمية وفي تمويل التعليم العام بشكل عام أكثر من الجمعيات الأهلية والتي تعاني من قلة الموارد الثابتة، حيث تعتمد على التبرعات وتلقي المنح والدعم من المؤسسات الأهلية المانحة.

كما يتضح أن قيمة اختبار (ت) غير دالة إحصائيًا في بُعد الخدمات المساندة، حيث بلغت (٠,٢٠) عند درجة حرية (٨٤١)، وبمستوى دلالة بلغ (٠,٨٤) وهي قيمة أكبر من (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين استجابات أفراد الدراسة في القطاع غير الربحي حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في بعد الخدمات المساندة، تعود لاختلاف جهة العمل (مؤسسة أهلية- جمعية أهلية).

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المؤسسات والجمعيات الأهلية تتشابه في سياسات الإنفاق على التعليم، فحسب اللوائح المالية وأوجه الصرف المعتمدة لا تعد الخدمات المساندة ضمن أولويات الإنفاق على التعليم بعكس الخدمات التعليمية مما أعطى تقاربًا في الاستجابات، والتي تؤكد على أن مشاركة المؤسسات والجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات المساندة منخفضة، ولم تصل إلى المستوى المطلوب.

٢- الفروق باختلاف متغير عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي:

جدول (١٢)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة، باختلاف متغير عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي (ن= ٩٦٣)

المحور	البعد	المجموعات	العدد	المتوسطات الحسابية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية	أولًا: الخدمات التعليمية	أقل من ٥ سنوات.	٣٥٢	٢,٢٣	بين المجموعات	٠,٠٧	٢	٠,٠٤	٠,٦٧	غير دال إحصائيا
		من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٢,٢٣	داخل المجموعات	٨٤٣,٠٦	٩٦٠			
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	٢,٢١	المجموع	٨٤٣,١٤	٩٦٢			
	ثانيًا: الخدمات المساندة	أقل من ٥ سنوات.	٣٥٢	١,٩٥	بين المجموعات	٠,٠٥	٢	٠,٠٤	٠,٧٠	غير دال إحصائيا
		من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	١,٩٥	داخل المجموعات	٥٣٢,١٣	٩٦٠			
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	١,٩٤	المجموع	٥٣٢,١٩	٩٦٢			
	الدرجة الكلية للمحور	أقل من ٥ سنوات.	٣٥٢	٢,٠٩	بين المجموعات	٠,٠٦	٢	٠,٠٥	٠,٦٢	غير دال إحصائيا

المحور	البعد	المجموعات	العدد	المتوسطات الحسابية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
		من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٢,٠٩	داخل المجموعات	٥٤٢,٦٠	٩٦٠			
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	٢,٠٨	المجموع	٥٤٢,٦٦	٩٦٢			
		من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٤,٤٠	داخل المجموعات	٣٦٤,٥٢	٩٦٠			
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	٤,٣٥	المجموع	٣٦٤,٩٢	٩٦٢			

يتضح من الجدول (١٢) أن نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي غير دالة إحصائيًا لجميع أبعاد الاستبانة حيث بلغت (٠,٠٤، ٠,٠٤، ٠,٠٥) عند درجة حرية (٩٦٢)، وبمستوى دلالة بلغ (٠,٦٧، ٠,٧٠، ٠,٦٢) على التوالي، وجميعها قيم أكبر من (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تعود لاختلاف عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى حداثة مشاركة القطاع غير الربحي في التنمية بشكل عام وفي التعليم العام بشكل خاص، وحداثة التشريعات التي تنص على إسناد الخدمات الحكومية كالتعليم للقطاع غير الربحي، مما صنع تقاربًا في استجابات أفراد مجتمع الدراسة باختلاف عدد سنوات خدمتهم في العمل الحالي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مسعود (٢٠١٧) التي توصلت إلى أنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية في المنهاج وطرق التدريس تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

توصيات الدراسة:

بناء على ما أظهرته نتائج الدراسة، يمكن تقديم عدد من التوصيات، وهي كما يأتي:

١. ضرورة إشراك القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام وتقديم الخدمات التعليمية والمساندة باعتباره شريكًا في تحقيق التنمية.

٢. تعزيز دور القطاع غير الربحي في تقديم الأنشطة اللاصفية من خلال سن حزمة من التسهيلات الإدارية والتنظيمية.

٣. تحديد البرامج التعليمية الإثرائية المراد من القطاع غير الربحي دعمها وتمويلها، وفقًا لاحتياجات الطلبة في جميع مراحل التعليم العام.

٤. إنشاء المؤسسات والجمعيات الأهلية المتخصصة في رعاية الموهوبين، والتنسيق بينها وبين وزارة التعليم لتقديم برامج اثرائية لرعاية الموهوبين.

٥. التنسيق بين القطاع غير الربحي والتعليم لتنفيذ برامج تدريبية نوعية لمنسوبي التعليم قائمة على الاحتياج الفعلي.

٦. فتح المجال للقطاع غير الربحي لتقديم خدمات التعلم الرقمي، والاستثمار في مرافق المدرسة.

٧. تقديم حزمة من التسهيلات التنظيمية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام مثل: (تعديل آلية الإعانة السنوية للمدارس الأهلية غير الربحية، تسهيل إصدار التأشيرات، وتخفيض تكاليف رسوم الخدمات، وتقديم

منح على شكل أراضي، وتعديل اشتراطات البلدية الخاصة بالمدارس غير الأهلية، ودعم رواتب المعلمين في المدارس الأهلية غير الربحية).

٨. إنشاء قاعدة معلومات تحوي على كافة البيانات عن احتياجات المدارس من المستلزمات المدرسية والسماح للقطاع غير الربحي باختيار الخدمة التي تتناسب مع نشاط المنظمة.

٩. فتح المجال أمام القطاع غير الربحي في تقديم الجوائز التعليمية، ورعاية اللقاءات والمؤتمرات والندوات والمعارض التربوية المحلية والدولية.

١٠. إشراك القطاع غير الربحي في تقديم المنح التعليمية للطلبة المرحلة الثانوية لمواصلة التعليم العالي، ووضع الأطر المنظمة لها.

١١. تشجيع القطاع غير الربحي على تقديم الخدمات المساندة اللازمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس، وتقديم خدمات الصيانة بجميع أنواعها.

١٢. التشجيع على إنشاء المراكز البحثية غير الربحية المتخصصة في عمل الأبحاث والدراسات عن دور القطاع غير الربحي في التنمية بشكل عام والتعليم بشكل خاص.

١٣. تعزيز دور القطاع غير الربحي في تشغيل المقاصف المدرسية، من خلال تطوير الإجراءات الإدارية وإعادة النظر في بعض الاشتراطات الصحية.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

تقدم الدراسة بعض المقترحات لإجراء دراسات تتناول ما يلي:

- تصور مقترح لدور القطاع غير الربحي في تقديم أحد الخدمات التعليمية، مثل: (رعاية الموهوبين، الأنشطة اللاصفية، البرامج التعليمية الإثرائية للطلبة، التنمية المهنية لمنسوبي التعليم، رعاية ذوي الإعاقة، رعاية الرحلات والمسابقات العلمية، دعم المسارات التعليمية المتخصصة للمرحلة الثانوية،

تجهيز المرافق التعليمية، تطوير المناهج الدراسية، تطوير معايير وأدوات تقييم الأداء المؤسسي، تقديم الخدمات التعليمية للأطفال المقيمين في المستشفيات).

- تصور مقترح لدور القطاع غير الربحي في تقديم أحد الخدمات المساندة مثل: (النقل المدرسي، تشغيل المقاصف المدرسية، الصيانة والنظافة، الخدمات الصحية في المدارس، الجوائز التعليمية، دعم برامج مشاركة الأسرة في العملية التعليمية، القنوات الفضائية التعليمية).
- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية على مكونات أخرى من القطاع غير الربحي (الأوقاف، الجمعيات التعاونية، لجان التنمية الاجتماعية) والمقارنة بين نتائجها ونتائج الدراسة الحالية.

المراجع:

المراجع العربية:

احاندو، سيسي. (٢٠١٦). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العربي في دول غرب إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية. *مجلة قراءات إفريقية: المنتدى الإسلامي*، (٢٩)، ٦٠- ٧١.

آدم، طلعت. (٢٠١٦). *الموجود والمنشود في اقتصاديات التعليم*. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

باجنيد، أيمن، وباعظيم، ثامر. (٢٠١٩). *تصميم وإجراء البحث العلمي باستخدام المنهج المزيج*. مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز.

البندراوي، عيد. (٢٠١٢). *أثر الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية في مصر مع دراسة حالة بعض الجمعيات الأهلية* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. جامعة القاهرة.

تره، مريم. (٢٠١٨). *استراتيجية لدعم دور منظمات المجتمع المدني في تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم العام بمصر* [رسالة ماجستير، جامعة دمياط]. قاعدة معلومات دار المنظومة.

جوهر، على، سليمان، أمجد، وصيام، إيمان. (٢٠١٨). متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم العام لتطوير التعليم الابتدائي بمصر. *مجلة الثقافة والتنمية: جمعية الثقافة من أجل التنمية*، ١٩ (١٣٣)، ٧١- ٩٦.

جوهر، علي، والباسل، ميادة. (٢٠١٥). *الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم*. المكتبة العصرية.

جوهر، علي، وجمعة، محمد. (٢٠١٠). *الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني*. المكتبة العصرية.

الحريري، رافده. (٢٠١٤). *اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة*. دار المناهج للنشر والتوزيع.

حسين، أمل. (٢٠١٦). دور منظمات المجتمع المدني للارتقاء بجودة التعليم العام: رؤية تحليلية. *آفاق جديدة في تعليم الكبار: جامعة عين شمس- مركز تعليم الكبار*، (٢٠)، ٢٠٩- ٢٧٦.

الحمدان، جاسم، القحطاني، عبد المحسن، والعازمي، مزنة. (٢٠١٦). *أسس في اقتصاديات التعليم*. دار المسيلة.

خلف، فليح. (٢٠٠٦). *اقتصاديات التعليم وتخطيطه*. عالم الكتب الحديث.

الخالدي، موفق. (٢٠٠٨). الانفاق الحكومي والطلب على التعليم ما قبل العالي في الأردن. *مجلة جمعية الثقافة من اجل التنمية*، ٨(٢٤)، ٤٢- ٥٩.

الخليوي، أبرار، العريفي، أحلام، السالم، جنان، والتويجري، فاطمة. (٢٠٢١). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *المجلة التربوية: جامعة سوهاج*، ١(٨)، ٨٤- ١٢٤.

الذبياني، خالد. (٢٠١٨). *تنويع مصادر تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء النماذج العالمية- نموذج مقترح* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

الرشدان، عبد الله. (٢٠١٥). *في اقتصاديات التعليم* (ط.٣). دار وائل للنشر.

الزهراني، حنان. (٢٠١٧). *واقع اسهام القطاع الخاص في تمويل التدريب التربوي بالإدارة العامة للتعليم بالرياض* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

زيد، عبد الحميد. (٢٠٢٠). *القطاع الثالث تحديات وإشكاليات الجمعيات الأهلية في مصر*. شركة مركز إنسان للدراسات والاستشارات والتدريب والطباعة والنشر.

السلومي، محمد. (٢٠٢٠). *التنمية والقطاع التطوعي (الأبعاد الحضارية للقطاع غير الحكومي)*. مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية.

سليمان، منال. (٢٠١٩). آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي. *مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، ٦١(٤)، ١٦- ٨١.

السومحي، عائشة. (٢٠١٩). دور العمل الخيري في النهوض بالتعليم بمحافظة حضرموت. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الأندلس للعلوم والتقنية*، ٦(٢١)، ١٥١- ١٧٥.

السيالي، فايزة. (٢٠٢٠). *التخصيص والاستثمار في التعليم*. مكتبة الملك فهد الوطنية.

شحاتة، عمر. (٢٠١٣). *دراسة المؤسسات الخيرية الوقفية في دعم التعليم: دراسة حالة دولة الكويت* [رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية]. قاعدة معلومات دار المنظومة.

شديد، مصطفى. (٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠: دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية. *المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، ٤٢(٤)، ٣- ٣٤.

شيخو، أشرف. (٢٠١٥). *دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره* [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة)]. قاعدة معلومات دار المنظومة.

طايع، فيصل، عبد المحسن، أحمد، وعبداللاه، حمدي. (٢٠٢٠). واقع دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً: دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية: جامعة سوهاج*، ٦(٦)، ٤٣٩- ٤٧١.

عبد الرفىغ، عبد الجلىل. (٢٠١٨). أدوار منظمات المجتمع المدني بنىجىريا في تطوىر التعلىم المستمر .*مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، ١ (٦٠)، ١٥- ٣٠.

العبد الكريم، راشد. (٢٠١٩). *البحث النوعي في التربية* (ط.٢). مكتبة الرشد.

عبد المنعم، نادية. (٢٠٠٩). *تفعيل الشراكة في المجتمعية في إدارة النظم التعليمية*. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

عبدالحي، عواطف. (٢٠١٤). *دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين* [رسالة ماجستير، جامعة القدس]. https://cutt.us/EBivc

العتيبي، فهد. (٢٠٠٤). *إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

عزوز، رفعت، وعامر، طارق. (٢٠٠٩). *اقتصاديات وتمويل التعليم*. مؤسسة طيبة للطبع والنشر.

عطية، سعيد. (٢٠١٧). الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية: الجمعيات الأهلية نموذجًا دراسة تحليلية. *دراسات تربوية ونفسية مجلة كلية التربية بالزقازيق*، ٣٢(٩٤)، ١- ٢٨.

العمري، محمد. (٢٠١٦). *جهود القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري مدارس التعليم العام للبنين في مدينة الرياض* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عون، وفاء. (٢٠١٠). *المؤسسة التربوية المنتجة: النماذج والواقع: اقتصاديات التعليم*. مكتبة الملك فهد الوطنية.

الغامدي، عبد الله. (٢٠٠٦). *الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه ومواجهة متطلبات النهضة التعليمية في دول الخليج العربي*. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.

الفايز، هيلة. (٢٠١١). *استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

القحطاني، عبد المحسن، وبوطيبة، فيصل. (٢٠١٥). *اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة*. لجنة التأليف والتعريب والنشر.

كريسول، جون، وبوث، شيري. (٢٠١٩). *تصميم البحث النوعي – دراسة معمقة في خمسة أساليب* (أحمد الثوابيه، مترجم). دار الفكر للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في ٢٠١٦).

المالكي، عبد الله. (٢٠١٣). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. *المجلة السعودية للتعليم العالي: وزارة التعليم- مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي*، (١٠)، ١١٣- ١٤٧.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠١٦أ). *رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠*. https://www.vision2030.gov.sa/

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠٢١أ). *الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢١-٢٠٢٥*. https://cutt.us/M994W

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠٢١ب). *الوثيقة الإعلامية برنامج تنمية القدرات البشرية ٢٠٢١-٢٠٢٥*. https://www.vision2030.gov.sa/media/kumdady3/hcdp_ar.pdf

محمد، عصام. (٢٠١٨). الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية. *مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، *٨*(٥٩)،٨٦- ١٤٢.

مدكور، علي. (٢٠٠٩). *الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل*. دار الفكر العربي.

مسعود، هناء. (٢٠١٧). *دور منظمات المجتمع المدني في تطوير المناهج وتحسين طرق التدريس في الضفة الغربية* [رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية]. قاعدة معلومات دار المنظومة.

المنتدى السابع لتطوير القطاع غير الربحي. (٢٠١٧، ديسمبر ٢- ٣). *توصيات المنتدى السابع لتطوير القطاع غير الربحي*. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [اليونسكو]. (٢٠٢٠). *التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم شامل للجميع: الجميع بلا استثناء*. https://cutt.us/647KU

المهدي، مجدي، وإسماعيل، علا. (٢٠١٨، إبريل ٢٥- ٢٦). *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في دعم الإصلاح التعليمي في مصر: دراسة تحليلية* [عرض ورقة علمية]. المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر الدولي التاسع: التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة، جمعية الثقافة من أجل التنمية وجامعة سوهاج وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، سوهاج، مصر.

المؤتمر الدولي الافتراضي للتعليم في الوطن العربي مشكلات وحلول. (٢٠٢١، يناير ٢٢- ٢٦). *توصيات المؤتمر الدولي الافتراضي للتعليم في الوطن العربي مشكلات وحلول*. منصة زووم، المملكة العربية السعودية.

مؤسسة الملك خالد الأهلية. (٢٠١٨). *آفاق القطاع غير الربحي*. https://cutt.us/qoXuM

النعناعي، عبير. (٢٠١٠). المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الشراكة المجتمعية في مجال التعليم. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، ٣(٢٩)، ١١٤٥-١٠٨٨.

وزارة التعليم. (٢٠١٨). *التقرير السنوي العام المالي ١٤٣٨- ١٤٣٩*. https://cutt.us/IR3V3

وزارة المالية. (٢٠٢٢). *بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (٢٠٢٢م)*. استرجع في ابريل ٦، ٢٠٢٢ من https://www.mof.gov.sa/budget/2021/Documents/Budget2021_AR.pdf

وكالة تنمية المجتمع. (٢٠١٩). *مقارنة بين الجهات الأهلية*. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

الوكيل، مصطفى (٢٠١٢). المشاركة المجتمعية (ماهيتها وأهدافها). *مجلة الثقافة والتنمية*، ١٣(٥٩)، ٣٤- ٨٦.

الوكيل، مصطفى. (٢٠١٥). *المشاركة المجتمعية وتطوير مدارس التربية والتعليم*. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

Adu-Baffoe, E., & Bonney, S. (2021). The Role of Non-Governmental Organizations in Basic Education Delivery in Ghana: Implications for Theory, Policy, and Practice. *International Education Studies*, *14*(4), 35-47. https://doi.org/10.5539/ies.v14n4p35

Ary, D. Jacobs, L., Sorensen,C., & Razavieh, A.(2010). *Introduction to research in education Cengage Learning* (8th ed.). Wadsworth, Cengage Learning.

BELAID, Y. (2021). Participatory governance in Moroccan education: What role for civil society organizations (CSOs)?. *Journal of Research in Humanities and Social Science*, *9*(6), 35-45. http://www.questjournals.org/

Bradaschia, L. (2009). *Non-governmental organizations and public primary education in Nicaragua* [Doctoral dissertation,Indiana University]. ProQuest Dissertations and theses Globle.

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative research in psychology, 3(2), 77-101.

Collins. (n.d.). *Thesaurus*. Retrieved 2021, February 19, from https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/nonprofit

creswell, J. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mied methods approaches* (4th ed.). Sage publictions. https://cutt.us/yjcnx

Creswell,J. (2012). *Educational research planning, conducting and evaluating quantitative and qualitative research* (4th ed.). pearson.

Domiter, M., & Marciszewska, A. (2017). The role of non-profit organizations in teacher education–case study. *Ekonomia XXI Wieku*, *2* (14), 39-55. https://doi.org/10.15611/e21.2017.2.03

Eden, D. (2012). "Whose responsibility is it?": The third sector and the educational system in Israel. *International Review of Education*, *58*(1), 35-54. https://doi.org/10.1007/s11159-012-9272-x

Fasbett, N. (2011). *Strategy, external -relations and marketing.* paul chapman pul.litd.

Gilmore, B., & Rush, J. (2013). When Mission and Market Forces Intersect: How Independent Schools Navigated Economic Uncertainty. *Independent School, 72*(3),18-22.

Gizaw, G. (2013). *The Role of NGOs in Attaining Universal Primary Education with a Focus on Reading, Writing and Numeracy: The Case of Ada Berga Woreda Primary Schools* [Doctoral dissertation, Addis Ababa University]. ProQuest Dissertations and theses Globle.

Goksu, A., & Goksu, G. (2015). A comparative analysis of higher education financing in different countries. *Procedia Economics and Finance*, *26*, 1152-1158. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00945-4

Gulla, J., & Jorgenson, O. (2014). Measuring Our Success: How to Gauge the" Value Added" by an Independent School Education. *Independent school*, *73*(3),29-36. http://www.nais.org/Magazines-Newsletters/ISMagazine/Pages/Measuring-Our-Success.aspx

Kaur, N., & Sandhu, P. (2014). ROLE OF NON GOVERNMENTAL ORGANISATIONS IN IMPARTING ELEMENTARY EDUCATION IN CONTEXT TO RTE. *Scholarly research journal for humanity science & English language*, *4*(194), (740-746).

Kennedy-Salchow, S. (2018). *Corporate Philanthropy Practices in K-12 Education in the U.S. and Germany: Are they Converging in STEM and MINT Education?* [Doctoral dissertation, der Humboldt-Universität]. ProQuest Dissertations and theses Globle.

Knight, D., & Toenjes, L. (2020). Do charter schools receive their fair share of funding? School finance equity for charter and traditional public schools. *education policy analysis archives*, *28*(51),1-40. http://orcid.org/0000-0002-4067-155X

Lowe, A. (2017*). Philanthropic Influence on Public Education: A Study of High-leverage Venture Philanthropy through Educational Investments of Local Education Foundations in Tennessee* [Doctoral dissertation, The University of Tennessee]. ProQuest Dissertations and theses Globle.

Madziyire, T. (2015). *Evaluating the impact of philanthropic activities in public high schools in Mutasa District, Zimbabwe: an educational management perspective* [Doctoral

dissertation,University of South Africa]. ProQuest Dissertations and theses Globle.

Matula, P.& Mohamud M. (2018). Influence of Non- governmental Organizations' Activities on Reconstruction of Education in Benadir Region, Somalia. *International Journal of Educational Administration and Policy Studies*, 7(12). 32-48. https://doi.org/10.5281/zenodo.1968281

Maxwell,J. (2009). Designing a qualitative study. In leonard bickman & Debra J. Rog (Eds.), *The Sage handbook of applied social research methods* (2nd ed.214-253). SAGE.

Nombo, N., & Nyangarika, A. (2020). Perception of Local Participation in Non-Governmental Organization Educational Projects in Mtwara District Council. *International Journal of Advance Research and Innovative Ideas in Education*, *6*(3),115-126.

Okine, S. (2021). *Non-Governmental Organizations' Impact on Educational Policy in Rural Ghana* [Doctoral dissertation, *Walden University*]. ProQuest Dissertations and theses Globle.

Park, H., Lee, H., & Cho, S. (2015). Perceptions of Korean NGOs for education and educational development projects. *International Journal of Educational Development*, *45*, 31-41. https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2015.07.007

Rasoleianm, A., & Mansoori, E. (2015). The role of school building donors in financing education: case study. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, *55*,160-168. https://doi.org/10.18052/www.scipress.com/ILSHS.55.160

Salamon, L., & Anheier, H. (1992). In search of the non-profit sector. I: The question of definitions. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, *3*(2), 125-151. https://doi.org/10.1007/BF01397770

Tang, B. (2008). *On multi-funding for education—— and on the functions of the third sector in education funding* [Doctoral

dissertation,Huazhong Normal University]. ProQuest Dissertations and theses Globle.

Yimenu, G. (2017). The Participations of Non Governmental Organizations in Education Service Delivery in Gedeo Zone: Ethiopia. *International Affairs and Global Strategy*, *54*, 5-12. https://www.iiste.org/

Yin, R. (2011). *Qualitative research from start to finish*. the Guilford press.